





ثورات زمننا بيان أممي



ثورات زمننا بيان أممي



الشعوب تريد ٢٠٢٤

thepeopleswant.org/ar

thepeopleswant@riseup.net



تمهيد | ٩

التعرّف بعضنا على بعض | ١٣

ولادة قوّتنا | ١٨

العثور على مكبح الطوارئ | ٣٢

تحويل المنفى إلى موقع هجوم | ٤٥

الأمميّة من الأسفل | ٥٧

سقوط الإمبراطورية | ٧٤

الثورة؟ | ٨٩

لنبدأ من جديد | ١٠٨





في ضاحية من ضواحي باريس، المدينة الكولونiale وكذلك ملتقى دروب المنفى،
أطلقنا للمرة الأولى عام ٢٠١٩ دعوةً للاجتماع في لقاءٍ دولي. أطلقنا على هذا
اللقاء تسمية «الشعوب تريد»، وهي تسمية تأتي كصدى لا ينقطع للصرخة التي
هزت العالم طيلة عقدٍ من الزمن: «الشعب يريد إسقاط النظام». يمكن أن تكفي
هذه الجملة، لدى وضعها بصيغة الجمع، لوصف ما نطمح إليه.



قبل بضع سنواتٍ من هذا اللقاء، وصلت هذه الصرخة الحاشدة إلى باريس في حقائقٍ مَنْ شاركوا في الثورة السورية. وقد أدّى اجتماعهم مع ناشطين وناشطات محلّيين إلى ظهور فضاءٍ هجين: المائدة السورية. تعاونية لم تكن أكثر من مكانٍ دافئٍ لاستعادة القوّة وشيءٍ من الشجاعة. مكان يستطيع فيه المرء أن يخرج من عزلته، فتشكّل فيه تدريجياً مجتمعٌ من المنفيين والمنفيات والأصدقاء والصديقات من بلدانٍ عدّة. مكان تدور فيه نقاشاتٌ مختلفة، أكثرها حدّة كانت حول الطبخ... والثورة.

ومن هذا المجتمع انبثقت فكرة مسار «الشعوب تريد» الذي انضمّ إليه عاماً بعد عام ثوّارٌ وثائرات من جميع أنحاء العالم. لقد تبادلنا فيه تجاربنا حول ما نحاول بناءه والتصدّي له في أراضينا ومناطقنا. أتحننا لأنفسنا فيه الوقت اللازم للتعرف على بعضنا بعضاً أثناء أحاديثٍ طويلة تمتد حتّى ظهور الفجر وحفلات وعروض أفلام ومدخلات نارية كما المناقشات الصعبة في بعض الأحيان. سمحنا لأنفسنا بأن نتخيّل أنّ المستقبل يحمل احتمالاتٍ أخرى غير الإحباط الثقيل المفروض علينا جميعاً.

وقد رسم آخر هذه اللقاءات اتّجهاً جديداً. فقد شارك فيه ناشطين وناشطات من ٤٠ بلداً وحضر آلاف الناس لمقابلتهم. ولقد شعر الكثير منا بالرغبة في بناء شيءٍ أكثر استدامةً، والمضي قدماً. وقد جعلتنا هذه الطاقة ندرك أنّه لا يزال أمامنا أمور كثيرةٌ يجب إنجازها وأنّ هذه مجرد بداية. فبقيت المائدة السورية





في ضواحي باريس، وبدأت شبكة «الشعوب تريد» في رسم تجمّعٍ خاصٍّ بها
عابر للحدود والقوميات.

بدأت تجربة كتابة النصّ في مطلع صيف ٢٠٢٣، وجمعت في البداية تسعة
أشخاصٍ من مناطق مختلفة: لبنان وفرنسا وسوريا وتونس وتشيلي وبريطانيا
وكردستان وإيران. تسعة أشخاصٍ شاركوا كلُّ بطريقته في انتفاضات عصرنا. ثمّ
نوقشت مختلف نسخ النصّ في سانتياغو وبيروت، في ليون وبوينس آيرس، في
جبال ماسيف سنترال وتلال غالوي، مروراً بسهل البقاع. على طول الطريق،
أدى نقد المشاركين والمشاركات في عملية كتابة النصّ إلى تنقيحه والإسهاب
فيه وتأكيديه وقلبه رأساً على عقب. من المنفى أو من أماكن نضالنا، في الشمال
والجنوب والغرب والشرق، أغنته روايات وتحليلات المشاركين في ثورات مصر
والسودان والعراق، وثورات الفلاحين والفلاحات في الهند، والحركة النسوية في
أميركا اللاتينية، وانتفاضة جورج فلويد، وانتفاضة سريلانكا، والمقاومة الفلسطينية
والأوكرانية، وغيرها الكثير.

وضعنا نظّاراتنا الأيديولوجية جانِباً وأزحنا ستائر التحليلات المهيمنة والجيوسياسية
الخاصّة باستوديوهات التلفزيون، ومضينا للقاء أجساد نضاليةٍ أخرى. في سياق
لقاءاتنا، تساعدنا لجمع العناصر المبعثرة لما اخترناه. وانطلاقاً من هذه اللقاءات
وممّا أنتجتته من استنارةٍ متبادلة، حاولنا أن نفهم التحدّيات الراهنة، في سياقها
وحركتها، وكذلك في تردّداتها وتناقضاتها.



كان تمريناً صعباً. من مختلف أنحاء العالم، كان علينا أن نستفيد إلى أقصى حدٍّ من تبادلاتنا وتجاربنا لوضع أسس تحليلٍ لحالة القوى القائمة وتحديات المستقبل القريب. ثمَّ كان علينا وضع أهدافٍ قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لأنفسنا. واجهتنا عقبةٌ كبيرة، تتمثل في اشتداد الحروب المفتوحة، ولن نذكر سوى أحدثها: في أوكرانيا والسودان، ثمَّ في فلسطين ولبنان، وما ينتج عنها من تعزيزٍ لمنطق التكتل والمحاور. كيف لا نبدو خارج الزمن ونحن نرسم خطأً لأممٍ جديدةٍ في حين يُسمع دوي المدافع في كلِّ مكان؟

التعرّف بعضنا على بعض

«كم كان لقاؤنا صعباً! دعونا لا نفترق بعد الآن»

بوسعنا ألا نستبقي من ذاكرة عصرنا إلا صور انهياره الجاري. غاباتٌ تحترق، بحار أصبحت مقابر، أوبئة، مجاعات وغزوات قاتلة.

لكنّنا نستطيع استذكار أمورٍ أخرى. على سبيل المثال، قوّة الانتفاضات التي هزّت الأرياف والمدن في العالم أجمع، ولم تستثنِ أيّ قارّة، أيّ منطقة. نستطيع



استذكار أنّه وسط هذا الجوّ الذي يوحي بنهاية الحضارة، رفضت جماهير العالم الاستسلام للقَدَرية. كم من الحكومات والأنظمة سقطت، وكذلك بعض الرؤوس. نستطيع أن نستذكر من بداية القرن هذه أن الشعوب تعاود طرق باب التاريخ.

حرق المتظاهرون والمتظاهرات في إيران مئاتٍ من مخافر الشرطة، وهاجم متمردون ومتمردات من الأحياء الشعبية في فرنسا أكثر من ألف مبنى حكومي. شهدنا المتاريس الضخمة في ثورة ميدان بمدينة كييف في أوكرانيا، وكذلك هجوم المنتفضين على المصارف في لبنان؛ هكذا شهدنا في كلّ مكانٍ العنف الثوري رداً على عنف الإذلال.

ثمّة من بيننا من عاشوا تخريب أقواس النصر في فرنسا والاقترام المرح للمسابح الرئاسية في سريلانكا والرقصات المحمومة الغاضبة التي يتجاوز صداها الحدود... نتذكّر هذا الغضب حتّى اليوم. الغضب كما الجمال الذي تحرّر لتحدي طغيان الحزن. نتذكّر حرارة تلك المكتبة التي تشكّلت في قلب الحصار، تلك المحادثات الليلية حول مطابخ مرتجلة في الشوارع، تلك الجدران الرائعة، المتزيّنة بالشعارات، وباللمحات الفكاهية ورسائل الحب، نتذكّر صوت عشرات الألوف من الناس، يغتّون معاً بأنّه ما من شيءٍ سيبقى كما كان.

أمّا هم، فبوسعهم طمس الكتابات على الجدران وإعادة بناء التماثيل والإلقاء بنا على دروب المنفى ورمينا في السجون وقتل أهلنا وأحبابنا، لكن ذكرى انتفاضات





عصرنا ستبقى شعلّة دافئة في قلوبنا في أقسى اللحظات وأبردها وأكثرها شؤماً.
في الثورة استعدنا كرامتنا.

من قارةٍ إلى أخرى، من منافينا، أثناء ترحالنا وصراعاتنا، التقينا. في صخب معارك الشوارع، في المبادرات التي تسافر من بلدٍ إلى آخر، في الكلمات التي تتردّد صداها في لغاتٍ عديدة، تعرّفنا على بعضنا بعضاً. أدركنا أنّنا جزءٌ من نضالٍ عابرٍ للقوميات والحدود. أدركنا أنّنا نواجه قوىً منظمّةً دولياً وأننا لن نحقق شيئاً إذا بقينا منعزلين بعضنا عن بعض.

من رحم غضبنا ومرارة هزائمنا، ولكن أيضاً من الحاجة إلى عدم المراوحة في مكاننا وتقبل سيرورة العالم، وُلدت الرغبة في التعارف والتواصل. لقد بدأنا في نسج شبكةٍ من الروابط العالمية بيننا نحن الذين اكتشفنا حسّاً مشتركاً في ما بيننا، من الخطوط الأمامية خلال المظاهرات إلى التجمّعات الشعبية في الأحياء المتمرّدة، من الإضرابات النسوية إلى لجان المقاومة، من الاعتصامات في ساحات الطرق إلى الغابات.

إذا كانت الطليعة في زمنٍ ماضيٍ زعمت أنّها تتقدّم الجماهير بخطوة، فإننا نعلم بأننا نتأخّر خطوة عن الانتفاضات الشعبية في العقود المنصرمة. لقد نشأنا في أعقابها، وكانت أفضل مدرسةٍ لنا. نحاول، منطلقين من ذلك، حيك نسيج تجربة جيلنا. ونعني بالجيل ما يربط بين جميع من أدركوا في أعماق قلوبهم



وأجسادهم انبثاق دورةٍ ثوريةٍ جديدة، مهما كان عمرهم أو هويتهم الجندرية أو عرقهم أو دينهم أو لغتهم.

ما من إيديولوجيةٍ أو إطار تحليل سياسي ممّا ورثه كل منّا قادراً وحده على استيعاب اضطرابات عصرنا. كما أننا لم نسع لتأسيس أطرٍ جديدة. لكن لدينا تصوّر عن المنهج الذي سيمكّننا من إيجاد طرق جديدة وعملية لفهم الأمور معاً وتشكيل وحدة في ما بيننا. الأهمية هي اسم هذا المنهج.

لقد تحوّلت المهمة الثورية جزئياً إلى مهمة ترجمة. تتمثّل أولى خطوات منهجنا في مشاركة تصوّراتنا للواقع وترجمتها، ثمّ وضعها في التداول. لقد جمعنا هنا أولى العناصر البارزة وحاولنا تنظيمها بحيث تكون مفيدةً لأيّ شخصٍ يرغب في المشاركة بعزم في ما سيلي من صراعات.

فلسطين (٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٢٠)، الأرجنتين (٢٠٠١)، منطقة القبائل (٢٠٠١)، جورجيا (٢٠٠٣، ٢٠٢٤)، لبنان (٢٠٠٥، ٢٠١٩)، فرنسا (٢٠٠٥، ٢٠١٨، ٢٠٢٣)، أيسلندا (٢٠٠٨)، إيران (٢٠٠٩، ٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢٢)، تايلاند (٢٠١٣، ٢٠٢٠)، البرازيل (٢٠١٣)، كوريا الجنوبية (٢٠١٦)، المملكة المتّحدة (٢٠١١)، الولايات المتّحدة (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠٢٠)، سوريا (٢٠١١)، المغرب (٢٠١١)، ليبيا (٢٠١١)، تونس (٢٠١٠)، إسبانيا (٢٠١١)، اليونان (٢٠٠٨، ٢٠١١)، مصر (٢٠١١)، سريلانكا (٢٠٢٢)، اليمن (٢٠١١)، البحرين (٢٠١١)، كيبك (٢٠١٢)، تركيا (٢٠١٣)، أوكرانيا (٢٠٠٤، ٢٠١٤)، بوركينا فاسو (٢٠١٤)، باكور كردستان (٢٠١٥) نيكاراغوا

(٢٠١٨)، العراق (٢٠١٩)، كاتالونيا (٢٠١٩)، الإكوادور (٢٠١٩)، بيلاروسيا (٢٠٠٦)،
(٢٠٢١)، قرغيزستان (٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٠)، تركيا (٢٠١٣)، تشيلي (٢٠١٩)، الهند
(٢٠١٩)، هونغ كونغ (٢٠١٤، ٢٠١٨)، هايتي (٢٠١٩)، الجزائر (٢٠١٩)، السودان
(٢٠١٣، ٢٠١٨، ٢٠١٩)، كولومبيا (٢٠٢١)، بورما (٢٠٢١)، كازاخستان (٢٠٢٢)،
بيرو (٢٠٠٩، ٢٠٢٢)، السنغال (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، بنغلاديش (٢٠٢٤).

هذه ليست مجرد قائمة (مع أنها ناقصة وغير مكتملة)، لثورات عصرنا. فخلف كل اسم وخلف كل تاريخ، هناك مئات الآلاف من الوجوه والأحلام والأرواح. كل سطرٍ من السطور التالية هو تكريمٌ لكل من شارك في تلك اللحظات: لمن تمكنا من مقابلتهم ولمن سنقابلهم ولمن لن نلتقي بهم مرةً أخرى. لمن سقطوا لأنهم أحبوا الحياة. من أجلنا، ولكن من أجلهم أيضاً، قررنا أن نستأنف الطريق، مشبعين ومشعبات بحضورهم وطاقاتهم. إليهم جميعاً، نُهدي هذا النص.

ولادة قوتنا

الهوامش تهاجم المركز / من الهامش إلى الشعب
إسقاط النظام / الخطّة التي افتقرنا إليها

في القرن الخامس عشر، كان أحد المفكرين العرب يشاهد قلقاً حضارته تنهار بسبب الترف المفرط، فقال متنبئاً: ستقضي الهوامش على المركز. وأيّ صدّي كان لهذا التهديد الآتي من الهوامش أفضل من دلهي في عام ٢٠٢٠، وهي محاطة بملايين الفلاحين والفلاحات الذين لطالما عانوا من الاحتقار؟ بعد أكبر إضرابٍ في تاريخ البشرية، ضمّ ٢٥٠ مليون نسمة، أنشأ المعتصمون في جميع



أنحاء البلاد مجالس فلاحية، تدعى ماهابانشابات، مؤكدين أنّ «الماهابانشابات هي برلمانات الشعب الجديدة، وأنّ المنبوذين سيحتلون موقع الصدارة فيها».

الهوامش تهاجم المركز

لقد أظهرت لنا انتفاضات عصرنا أنّه لن يكون هنالك حامل ثوري عالمي. السود في الولايات المتّحدة، والنساء ومجتمع الميم في أميركا اللاتينية، والبلوش أو الأكراد في إيران، والشعوب الأصلية في الإكوادور أو بيرو، وشباب الأحياء الشعبية في سانتياغو وطرابلس. هذه كلّها أمثلة على احتلال الهوامش مكانة الصدارة في الثورة.

أن تكون على الهامش يعني أن تكون «جزءاً من الكلّ، ولكن خارج هذا الكلّ». يُبعد الهامش بتأنّ لكي لا يكون بعيداً جداً فيتعطلّ عمل النظام. ولكن بالوقت نفسه، لا يمكن للهامش أن يكون شديد القرب لكي لا يعكّر صفاء الأمور. نعيش الهامش عندما نكون في الآن عينه خارج المركز ولكن في خدمته. والمركز هو تركّز السلطة، سواء كانت الدولة أو مركز المدينة، زعماء عقيدة أو شركات عالمية، مستعمرون أو أرباب العمل أو العائلة.

أيّاً كان الهامش الذي يشعل فتيل الانتفاضة، فإنّ أثرها محدود عندما تفشل بضمّ هوامش أخرى إليها.



في مواجهة المراكز، وهي التي تلعب دوراً رئيسياً في تفريقنا، يمثّل التقاؤنا بعضنا بعضاً أكبر تحدٍّ واجهته انتفاضاتنا. لقاءاتٌ بين مختلف شرائح الهوامش، ولكن أيضاً لقاءات بين الهوامش والمنشقين والمنشقات عن المراكز. المنشقون والمنشقات الذين يرفضون ويتحدون القوى التي يعيشون في ظلها، مثل سكّان الدول الاستعمارية الذين يدعمون نضالات التحرّر من الاحتلال والسيطرة الكولونيالية.

حيثما حصلت شريحة من المنتفضين على دعم جزء كبير من السكّان، مثل الفلاحين في الهند، أو السكّان الأصليين في الإكوادور، أو طلاب المدارس الثانوية في تشيلي، أو السود في الولايات المتحدة، نجحت الانتفاضة في تحقيق انتصارات، وإن كانت جزئيةً ومؤقتةً في كثيرٍ من الأحيان: التراجع عن الإصلاحات في الهند والإكوادور، وإطلاق عملية صياغة دستور جديد في تشيلي، وإعادة هيكلة شكلية لعدّة أجهزة شرطة محلية في الولايات المتّحدة.

في الانتفاضات، أدت اللقاءات بين المناضلين من الهامش والمنشقين من المراكز إلى ظهور ثغراتٍ حادةٍ تعايشت فيها أوجه الغموض والارتباك والتناقضات. ففي الولايات المتحدة، انضمّ كثير من المتظاهرين البيض إلى الانتفاضة التي اندلعت بعد مقتل جورج فلويد. وبعد أيّام التمرد الأولى، رأينا بعض هؤلاء المتظاهرين البيض يحاولون «حماية» المتمردين السود من الشرطة بوقوفهم في وجهها متصدّرين خطوط الاحتكاك. إنّما، ومن دون أن يدركوا الأمر، ساهمت هذه التحوّلات في إخماد طاقة التظاهر وتحييد الغضب وإعادة رسم الحدود

العرقية التي جعلتها لحظة التمرد أقل وضوحاً، ولو بشكلٍ مؤقت. في أغلب الأحيان، يكون اللقاء بين المنشقين عن المراكز والتمرديين من الهوامش قليل البديهية — وكذلك عندما تلتقي شرائح الهامش بعضها ببعض. لكن لحظات الانتفاضة تبقى فرصاً فريدةً من نوعها لتحريك الحدود الفاصلة بين الجماعات إلى ما وراء الهويات المجزأة.

تكاثرت حركات التمرد والعصيان في موجاتٍ متتالية، لكنها تشتتت وتبعثرت عندما لم يستطع المنتفضون والمنتفضات التلاقي وجمع أسباب غضبهم، وبالتالي عانت الحركة من الجمود في مرحلةٍ معيّنة. هذا ما حدث في إيران، حيث انتمى معظم المتمردين عام ٢٠٠٩ إلى الطبقات الوسطى الفقيرة، في حين مثل رجال الطبقة العاملة الشريحة الأوسع من المنتفضين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩. لم يتداع النظام إلّا عام ٢٠٢٢، عندما انتفضت جميع فئات المجتمع خلف النساء. في فرنسا، لم ينضمّ المنشقون والمنشقات البيض في المراكز إلى شباب الأحياء الشعبية عام ٢٠٠٥ أو عام ٢٠٢٣، ولم تشارك الطبقات الوسطى أو العمّال النقابيون مشاركةً واسعةً في انتفاضة السترات الصفراء عام ٢٠١٨. من دون هذه اللقاءات، تصمد الأنظمة، وتكسب الحكومات وقتاً.



من الهامش إلى الشعب

في قلب باريس، في أمسية تمرّد السترات الصفراء بتاريخ الأوّل من كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٨ وبعد تحطيم أبواب البورصة القديمة، وقف مرافق أسود إلى جانب متظاهر أبيض كبير السن وشاب ناشط من أصل مغربي، وصرخ بحماسة : «نحن الشعب... والله، نحن الشعب!».

تدعو الثورة إلى إسقاط الانقسامات التي تنتجها المراكز. فإنها تثير التساؤلات حول ماهية الشعب. عبر اللقاء في المواكب الثورية عام ٢٠١٩ وأثناء الاعتصام في ساحة القيادة العامة، وجد السودانيون والسودانيات من جميع أنحاء البلد أنفسهم يتبادلون تجاربهم التعددية وضروب الظلم والتمييز التي طالهم جميعاً، ولكن بطرقٍ متباينة. لقد استطاعوا في الثورة أن يختبروا اجتماعهم ويهتفوا معاً: «الوحدة خيار الشعب».

تُحطّم الانتفاضة الشعب الذي تزعم الروايات القومية والأيديولوجيات الفاشية ودوغماية الناشطين بأنه كتلة جامدة. كثيراً ما حاولت الهوامش المنتفضة أن تعيد اختراع شعبٍ على مقاسها عبر دعواتها للوحدة. لهذا السبب في فرنسا، كانت الحركة التي غلب عليها البيض مثل حركة السترات الصفراء قويّة جدّاً بين الشعوب المستعمرة في غوادلوب وريونيون، وكان من بين شخصياتها القيادية امرأة سوداء أو ابن مهاجرٍ برتغالي أو شابٌ غجري. وأمکن أيضاً أن ينصب صاحب





مشروع تجاريّ صغير وعاملةً موظفةً حاجزاً معاً في الطريق. وفي سريلانكا جمعت انتفاضة ٢٠٢٢، وهي انتفاضةٌ لم تخلُ من الاحتكاكات، رهباناً بوذيّين وأشخاصاً من مجتمع الميم وسنهاليين وتاميليين فأظهرت الشعب على حقيقته: تعدّدي وفي طور التكوين دائماً.

يتمّ التشبيك بين مختلف أجزاء الهوامش بالخطاب بقدر ما يتمّ بالمبادرات. وقد فهم الثوّار في سوريا هذا الأمر جيّداً عندما استخدموا كلمة «آزادي» الكردية (الحرية) لمناشدة الأكراد. وكذلك فعل الأذريون والأذريات في إيران عندما غنّوا «کردستان عيون إيران ونورها» لجمع الأقليات المتضادة تاريخياً. كما استُخدم علم المابوتشي في مظاهرات ٢٠١٩ في تشيلي وعلم القبائل في الحراك في الجزائر. في خضمّ الانتفاضات، كانت هذه المبادرات كلّها محاولاتٍ لتوسيع مفهوم الشعب.

رغم ذلك، لا تستطيع أيّ شريحةٍ من الهوامش توحيد تنوعٍ شعبيّ ما إلى أجلٍ غير مسمى. إنّ تبادل الخبرات الحياتية في الهوامش والممارسات التمردية ومقاومة القمع وتنظيم سبل البقاء اليومي هي التي سمحت بالوحدة، أكثر ممّا سمحت بها رؤى التغيير أو القناعات الأيديولوجية. فمن ناحية، لا تتوقف الأنظمة عن محاولة تقسيم الحركة الثورية بشتّى الوسائل. ومن ناحيةٍ أخرى، تعود الانقسامات الموجودة مسبقاً عند أوّل فرصةٍ سانحةٍ لتقويض الوحدة التي وُلدت من رحم الثورة. وهذا يضعنا أمام سؤالٍ أساسي: كيف يمكننا الحفاظ على وحدتنا بعد وصول الانتفاضة إلى الذروة؟



دائماً ما يتعرّض الشعب إلى عدّة أشياء في آنٍ معاً. فيمكن أن يتعرّض للخداع أو الاضطهاد وأن يكون له اضطلاع في هزيمته أو في هزيمة شعوبٍ أخرى. يمكن أن ينقسم على نفسه وأن تشنّ أجزاءه حرباً بعضها على بعض. ولكن في حالاتٍ نادرة، يمكن أن يلتفّ الشعب حول إرادةٍ جماعيةٍ لتحرير نفسه من الطبقة السياسية التي تحكمه. والعلاقات بين الشعب الثائر ومختلف أجزائه هي التي تحدّد أيّاً من هذه الاحتمالات سيتبلور. عبر الالتقاء والوحدة، ولو بشكلٍ مؤقت، ورغم العقبات والتناقضات، تخلق الشرائح المختلفة من الهامش مع المنشقيين والمنشقات في المراكز شعباً ذا معنى جديد، شعباً ذا إمكاناتٍ ثورية.

إسقاط النظام

سقطت الأنظمة في مصر وتونس وأوكرانيا. وأطيحت الحكومات في لبنان وسريلانكا والعراق. لكن حتّى عندما بدت الانتفاضات منتصرة مؤقتاً، فإنّها لم تتمكّن في أيّ مكانٍ من منع العودة إلى النظام القائم أو حدوث الأسوأ. وهو تذكير قاسٍ للمنتفضين بأنّ تغيير حكومة أو دستور لا يكفي لإعادة الهيكلة والنظر في أسس السلطة. لم تتمكّن الانتفاضات من اقتلاع جذور الأنظمة.

إنّ الانتفاضة هي بزوغ التحرك الحقيقي وتأكيد الذات لدى من جُردوا من إنسانيتهم ومن قوتهم. وهي بذلك توحى للمراكز بقدر ما توحى للهوامش بأنّ



استمرار الوضع لم يعد ممكناً. إنها تصدع شرعية السلطات القائمة. آنذاك يُطرح سؤال ما يمكن فعله بهذا التصدع.

عام ٢٠٢٢، وجدت سريلانكا نفسها على حافة الانهيار. فقد احتلت المباني الحكومية وهرب الرئيس من البلاد ولم يجرؤ الجيش والشرطة على التدخل. بطريقةٍ ما، ربح الثوار والثائرات الجولة الأولى لكنهم احتاروا في ما يفعلونه بالوزارات، فأعادوها. وكما هو الحال في أماكن أخرى، هُزم الثوار والثائرات بفعل صدمة انتصارهم.

في العديد من الثورات وفي مواجهة عجزنا، لم يفوت السياسيون والتكنوقراط من كل الأطراف والألوان الفرصة التي أتاحها ضعفنا. نذكر على سبيل المثال الإخوان المسلمين في تونس ومصر والقادة العسكريين في ليبيا والجزائر، والمعارضة «الرسمية» بقيادة المجلس الوطني السوري: لم ينتظر حشد الانتهازيين في كثيرٍ من الأحيان انتهاء حزننا على موتانا أو معالجة جرحانا. وبينما كانت متاريسنا لا تزال في مكانها، ذهبوا للتفاوض على «المأل السياسي» للحراك، أي على إنهاء الثورة.

كيف لنا أن ننسى كيف هرع بوريك الذي انتُخب في ما بعد رئيساً لتشيلي إلى أروقة الكونجرس عام ٢٠١٩، بينما كانت الحشود لا تزال تشتبك مع الشرطة في الشوارع، ليوقع اتفاقاً هزيباً مع أحزاب النظام على عمليةٍ دستوريةٍ لاحتواء الثورة؟ وكما هو الحال في الكثير من الأحيان، تتدخل اللعبة المؤسسية لاستعادة النظام



ومنع البلاد من الغرق في المجهول. «إذا سقط بينيرا، سقطنا جميعاً»، هكذا قال آنذاك بوضوح عضوٌ يساريٌّ في مجلس الشيوخ التشيلي. سيفضّل السياسيون، كما الطبقة البرجوازية، من اليمين واليسار على حدٍّ سواء، القبول بتغييرٍ شكليٍّ وببعض التنازلات لدرء خطر ثورةٍ من شأنها أن تهدّد سلطتهم وثروتهم حقاً وفعلاً، لمنع حدوث ثورةٍ عميقة.

خلال انتفاضة الميدان في أوكرانيا عام ٢٠١٤، صُفقت أبواب الوزارات في مهبّ الريح بمجرد إسقاط الحكومة بيد الشارع. سرعان ما اقترحت أحزاب المعارضة «حكومةً انتقاليةً» استعرضتها على المنصة في ساحة الاعتصام المركزية في كييف لتأكيد شرعيتها. لم ينخدع المتمردون والمتمردات، لكنهم سمحوا بأن تنجح الحيلة بعد ثلاثة أشهر من الحراك المتواصل الذي أنهكهم. بل إنهم اقترحوا نواباً ونائباتٍ «من الشعب» ظناً منهم أنّ بإمكانهم مراقبة الحكومة الجديدة. لقد مارسوا ضغوطاً عبر احتلال عددٍ من الوزارات للحثّ على إحداث تغييراتٍ في المؤسسات وقالوا إنهم مستعدّون لإحياء «ميدانٍ» آخر إذا لزم الأمر. ولكن بالنسبة للجميع، كان ذلك إيذاناً بعودة كلّ منهم إلى بيته.

في سريلانكا أو تشيلي أو أوكرانيا، وكي تمضي الانتفاضة إلى أبعد من ذلك، كان على الناس أن يواجهوا حالةً من عدم اليقين في الحصول على الغذاء والوقود والدواء، وكذلك بخصوص الدفاع عن أنفسهم في مواجهة العدوان العسكري الأجنبي. ولمعرفة كيفية البقاء على قيد الحياة ومن ثمّ العيش، كان سيّتين عليهم الإجابة عن أسئلةٍ يتجاوز حجمها ما يستطيع أغلب المتمردين والمتمردات



الإجابة عنها حتى هذه اللحظة: ماذا نفعل بمؤسسات الدولة أو المنظمات الدولية أو الجيش أو الديون الخارجية؟ كيف يمكننا التغلب على العقبات من دون خلق تبعياتٍ جديدة؟ كيف يمكننا الصمود على المدى البعيد رغم الإنهاك، ورغم الحاجة الحقيقية للعلاج وإعادة بناء قوانا؟ لقد علّمنا التاريخ أنّ التنازلات غالباً ما تؤدّي إلى تسويات، أي إلى تنويعاتٍ للأمر عينه، وليس إلى بدائل. كيف نواصل إذاً النضال من دون السقوط في الهاوية؟

للاستمرار، كنّا سنحتاج ضماناتٍ مادية، ولكنّها لم تكن لتكفي. فالإلقاء بالنفس في المجهول فعل إيمان. نفعل ذلك إمّا عندما لا يكون لدينا خيارٌ آخر أو بدافع القناعة، عندما يصل إيماننا بأمرٍ من الأمور حدّاً يجعله يبدو لنا بأنه يستحقّ تكبّد المخاطر كلّها. ولكن ما الذي نؤمن به بالضبط؟ ما هو جوابنا على عدم اليقين؟ لقد وُتّ الأيام التي كانت فيها الاشتراكية مطروحةً في كلّ انتفاضة وألقى الثوّار بأنفسهم في أحضان ما هو متاح لكن من دون خطةٍ أو خريطة. الرجعيون كانت لديهم خطة، والليبراليون كانت لديهم خطة، والعسكريون كانت لديهم خطة. أمّا نحن الذين بدأنا الانتفاضات وأبقينا جذوتها متّقدة، فقد اقتصر عملنا على التأمّل والتعليق والانتقاد — على الأقلّ من بقي منا حراً وعلى قيد الحياة.





الخطّة التي افترقنا إليها

تتمثّل المفارقة في أنّ الخطّة ربّما كانت موجودةً، أمام أنظارنا. لقد قيل الكثير عن الطبيعة الأفقية واللامركزية لثوراتنا، وعن مدى غياب المنظّمات التقليدية الكبرى أو عجزها عن احتكار قيادة الحركات، وعن مدى انهيار اليسار في العالم أجمع بغنى هذه الموجة الثورية وإبداعها.

وعليّنا أن نعي أحد الآثار الرئيسية لهذا الغياب. فقد شهدت كلّ انتفاضةٍ وكلّ نضالٍ ظهور أشكالٍ جديدةٍ من التنظيم الشعبي تتلاءم مع احتياجاتها، وذلك بمعزلٍ عن توجيهات قائدٍ أو حزبٍ أو تنظيمٍ ما. من هذه الأشكال احتلال الساحات والمباني والجامعات كما في اليونان ومصر ولبنان والعراق وسريلانكا وهونغ كونغ، وتشكيل التنسيقيات أو المجالس المحليّة في سوريا ولجان المقاومة في السودان، والمجالس الإقليمية في تشيلي وكولومبيا، والمجالس النسوية في جميع أنحاء العالم، واستيلاء حركة السترات الصفراء على تقاطعات الطرق في فرنسا.

في كلّ تجربةٍ من هذه التجارب، وجدنا أنفسنا ننظّم الهجوم والدفاع كما الحياة اليومية للانتفاضة. عقدنا تجمّعاتٍ لمناقشة الاستراتيجية الواجب اتّباعها وأعدنا لإغلاق الطرق وللمظاهرات والهجمات على مراكز السلطة. حاولنا تنظيم الأمن والدفاع عن النفس، وحددنا المواقع الجغرافية للقوى القمعية ونظّمنا الردّ القانوني واعتنينا بالجرحى. بنينا مخيّماتٍ ونصبنا خياماً وأطعمنا الحشود بفضل المطابخ



الشعبية واحتلنا البساتين وزرعناها. حاولنا في كل مكان ضمان إعادة إنتاج قوانا وإمكانيات نشاطنا.

في سوريا، مضت الأمور إلى أبعد من ذلك. ففي المناطق المحررة، أي المناطق التي طرد منها النظام، تمكّن الثوّار والثائرات من أن يديروا بأنفسهم ولعدة سنواتٍ مدناً بأكملها ومستشفياتٍ ومطاحن ومحطّاتٍ لتوليد الكهرباء، علاوةً على توزيع الموادّ الغذائية. واستطاعت مئات المجالس المحليّة في المناطق المحرّرة أن ترى أنّ الحلّ لسوريا الغد لا يكمن لدى المجلس الوطني للمعارضة في المنفى ولا لدى الجماعات المسلّحة. لكنّهم لم يجرؤوا على الاعتراف لأنفسهم بأنهم بأفعالهم ربّما يبنون هذا الحلّ. لقد برهنوا في الواقع بأنّه حتّى تحت القصف وأثناء الحصار وفي ظلّ الانقطاع عن العالم ومواجهة قمعٍ لا يرحم، كان الشعب قادراً على تولّي زمام الأمور بنفسه.

في أيّ انتفاضة، سيكون علينا دائماً مواجهة قوى لا تتردّد في الاستيلاء على القصور والبرلمانات. وستكون أولويّتها دائماً تفكيك أشكال التنظيم الشعبي الناشئة. وفي حالاتٍ عديدةٍ، قوى الأمر الواقع على المستوى الوطني والدولي ترفض الاعتراف بشرعية هذه التنظيمات الشعبية الناشئة فتبعدها عن عملية اتّخاذ القرار. في مواجهة هذه التهديدات، فشلنا عموماً بالتأثير في مآلات الثورات. لم نستطع أو لم نرغب في تولّي زمام الأمور في أعقاب الانتفاضات. لم نفرض أنفسنا بوصفنا قوّة.



في السودان أيضاً، على مدار العقد الأخير من النضال (٢٠١٣-٢٠٢٣)، تشكلت لجان مقاومة في المدن والأحياء السكنية، تولت مسؤولية التحشيد والتعاقد الشعبي. عاماً بعد عامٍ وثورةً بعد ثورة، ازدادت هذه اللجان قوّة وخبرة. وبعد رحيل الرئيس عمر البشير، قرّرت بعض تنظيمات المعارضة المشاركة في المجلس السيادي الانتقالي المكوّن من مدنيين وعسكريين. وقد عارضت لجان المقاومة هذا القرار إلى حدّ كبيرٍ وفاءً منها لمطالب الثورة: إطاحة كافّة السلطات المرتبطة بالجيش. ونتيجة لذلك، أصبحت هي الوحيدة التي تجسّد الشرعية الشعبية. بتحرير أنفسها من التنظيمات المعارضة وبقوّة هذه الشرعية، صاغت ثمّ صوّتت داخل هذه المئات من اللجان على مقترحٍ مشتركٍ لمستقبل البلاد: الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب. هناك فحسب، في السودان، تجرأت اللجان القاعدية في الحركة على اعتبار نفسها سلطةً ثورية. في أماكن أخرى، نُظر للقوى الشعبية الناشئة في كثيرٍ من الأحيان كوسائل للثورة بدلاً من النظر إليها بوصفها مزيجاً فريداً من وسائلها وغاياتها، بوصفها تجسيدا مسبقاً لمستقبلٍ ثوريٍّ ممكن.

هذه التجارب هي منهلٌّ من الدروس للتوار والتأثرات الحاليين والمستقبليين، فهي تغني وتحيي التاريخ الطويل للقوى الشعبية عبر التاريخ. هذا التاريخ الذي لا يتحدّث عنه أيّ كتابٍ مدرسي؛ تاريخ كومانندوس كوموناليس وكوردونيس إنديسترياليس في تشيلي (١٩٧٠-١٩٧٣)، وكويلومبوس في البرازيل (١٥٥٠-٢٠٢٤)، وأقسام الكادحين في الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٣)، وكاراكولات التشياباس، ومجالس العمّال في روسيا وبافاريا (١٩٠٥، ١٩١٨-١٩١٩) وكومونة باريس (١٨٧١)



وكومونتي موريلوس (١٩١٣) والكرونشادات (١٩٢١). وهو أيضاً تاريخ تجارب كثيرة أخرى يجب أن نمزج أصداءها وننسج ذاكرتها.

نحن نرى أنّ ما شهدناه هو حقبة انتفاضات لا تزال مفتوحة. أما ما وصفه بعض المعلّقين بتسرّعٍ بأنّه هزيمة، فنعيّشه نحن بوصفه ولادة حركةٍ عالميةٍ ثورية من أجل الكرامة. فنتفحص إخفاقاتنا بهدف الاستعداد للانتصارات المقبلة. نبدأ من هنا: من كلّ تلك الأماكن التي عادت فيها القدرة الشعبية من جديد، بشكلٍ سريع الزوال أحياناً وبعنادٍ أحياناً أخرى، كي نذكرنا بقوّتنا وتعيدها لنا.

العثور على مكبح الطوارئ

خلف كل فاشية تكمن ثورة ناقصة / أوقات من الإنهاك
حالة الطوارئ في الدول كلها / العثور على الأفق

تذكرنا بداية هذا العقد الجديد بفكرة بسيطة لكنها مؤلمة: يؤدي تقدم الثورة إلى اشتداد الثورة المضادة. لقد أحالت الانتفاضات الأنظمة كلها، مهما كانت طبيعتها، إلى عدم مواءمتها الجذرية للتطلعات الشعبية، وإلى المخاطر التي تواجهها. فبعد أن عجزت هذه الأنظمة عن إعادة إحياء الثقة في مشاريعها المحتضرة، كان رد فعل السلطات الأول على غضب الجماهير الرعب والقمع. خلفت الانتفاضات عدداً كبيراً من الشهداء والسجناء والمنفيين والمنفيات. وعلاوة على الفظائع التي ارتكبتها السلطات الوطنية، تسارع الجنرالات الروس

والإيرانيون والفرنسيون والأميريكيون لدعم الأنظمة المهتدة. كذلك، تواصلت باطراًد
عسكرة الأراضى وتجرىم النضالات وتضاعفت حالات الإخفاء القسرى والتعذيب.
فقد أرسلت قتابل الغاز المسيل للدموع و«الخبرات» الفرنسية فى مجال «حفظ
الأمن» إلى بن على، وأرسلت الشرطة الألمانية وأنظمة أمنية إلكترونية إسرائىلية
إلى تشىلى، وأرسلت المىلشيات الإيرانية والقنابل الروسية لنجدة بشار الأسد.
لم يقتصر سحق انتفاضاتنا على الصعيد الوطنى، بل كان عالمياً.

بعد هبوب رىاح الثورة، ما ىنجو منها وىتعزّز وىقوى بل وىنظم نفسه، هو فى
أغلب الأحيان شكل من أشكال رد الفعل. فى كل مكان، تدافع الطبقات المهيمنة
بشراسة عن مصالحها مهما كان الثمن. ومن أقصى الأرض إلى أقصاها، ىبدو
أن القوى المنظمة الوحىدة التى تنجح فى الخروج من المآزق هى تشكيلات
محافظة فى أحسن الأحوال، وفاشىة فى أسوأ الأحوال. لقد تمّت مواجهة حقبة
التمرد التى دشّنها العقد الماضى برد فعل عنىف ومتعدّد الأشكال على نطاق
واسع: محاولة عالمىة للثورة المضادة.

خلف كل فاشىة تكمن ثورة ناقصة

الثورة المضادة لىست مجرد عملىة عالمىة لمواجهة خطر الثورات. كما أنها لىست
مجرد إصلاح للنظام القدىم أو عودة إىله، أو إعادة هىكللة نظام إجتماعى أنهىكته
ضروب النزاع والتمرد. الثورة المضادة تبنى بنشاط نظاماً جديداً مصمماً خصىصاً
لمصلحتها. فتصىغ العقلىيات والسلوكىيات الثقافىة والأذواق والعادات والتقالىد.



كما أنها تُطوّر أشكال المراقبة والتقنيات القمعية وتحمي مصالح رأس المال في كل مكان. ولكن ثمة أمر آخر: تستخدم الثورة المضادة الافتراضات المُسبقة والتوجّهات عينها التي يمكن أن تقوم عليها الثورة؛ فهي تحتلّ أرض خصمها وتقدّم إجاباتٍ أخرى عن الأسئلة عينها. إنَّها تعيد تفسير الثورة بطريقتها الخاصة.

في الوقت الذي يتمّ فيه سحق الثوّار والثائرات وتشتيتهم وعزلهم، تعود رؤوس الأفعى التي اعتقدنا أنّنا قطعناها للنموّ من جديد. كان ذلك من خلال حيلة «معادة الاستعمار» التي يرتديها بوتين وتشبي جي بينغ أو «تمرد» ترامب و بولسانارو ضدّ المنظومة العالمية أو حروب «العالم الحر» من أجل «نشر الديمقراطية» كما في ليبيا. تحاول القوى الرجعية استخدام شعارات الانتفاضات وتطلّعاتها كي تمنع بشكلٍ أفضل عودتها من جديد. في الأرجنتين، نرى كيف كان شعار ميليي «إلى الخارج» صدىً لشعار «فليرحلوا جميعاً» الذي أطلقه المتمردون والمتمردات في مطلع القرن. فعندما تقدّم نفسك بوصفك محرراً، تتمتع بأفضل وسيلةٍ لسحق تطلّعات التحرير.

في عام ٢٠٢٤، شارك دونالد ترامب في اجتماعٍ تحمل شعاراتٍ من قبيل «كونوا غير قابلين لأن يحكمكم أحد» و«الترحيل الجماعي الآن». إذا كان النفازيون أعداءنا الألدّة، فلا يقتصر السبب على أنّ مشروعهم نقيضٌ لمشروعنا. إنهم أعداؤنا الألدّة لأنهم يدافعون عن مشروع يتنكّر في زيّ ثوري ويتغذّى على وثبات الثورات الشعبية وعواطفها. بغضّ النظر عن محاولاتهم العديدة للظهور كعنصرٍ جديدٍ ومجدّدٍ على الساحة السياسية فأثمهم يبقون الملاذ الأخير لمراكز





السلطة. إن بوتين وميلوني ولوبين، مثلهم كمثل فاشيين آخرين كثير، يستغلون الإحباط والإذلال الذي تشعر به الطبقات العاملة التي زعزعتها التحوّلات الأخيرة في رأس المال وهم يفعلون ذلك لتعزيز موقفهم «المناهض» للمنظومة العالمية من أجل الدفاع عنها بطريقة أكثر فعالية. يزعمون أنهم يريدون تغيير كل شيء كي لا يتغيّر أي شيء. أصبح الرجعيون اليوم أكثر راديكالية، في حين يتخبّط التقدميون في الاعتدال.

جديرٌ بالذكر أنّ الفاشيين يكرهون الحركات النسوية والكورية كرهاً شديداً. فالفاشية ترى فيها خصماً قادراً على خلق رغباتٍ في التحرّر قادرة على إبطال النظام القائم. عبر تأكيد الحركات النسوية في الجنوب امتلاكها استطاعةً وإرادةً لتغيير كل شيء، عبر خرقها للقواعد الاجتماعية للجنس وللطبقة وللعرق وللجغرافيا وللأعمار، أقنعت براديكاليتهها ملايين البشر بالانضمام إلى صفوفها. وينطبق الأمر عينه على الحركة الكورية، وهي واحدةٌ من الحركات النادرة التي لا تزال تجرّو على الحلم: عبر تحطيم منطق الثنائيات في جذر كل سلطة، تحوّل المخيال إلى سلاحٍ والرغبة إلى قوّة. ولأن الثورة الكورية وضعت الجسد في قلب التحوّل، أصبحت من الحركات النادرة التي تقف في وجه أحلام الفاشيين القاتلة وتجسّد ضروباً ممكنةً من المستقبل. ولكن كغيرها الكثير من الحركات التي سبقتها، تنوّد إليها قطاعاتٌ تقدّميةٌ أو ليبراليةٌ من الإمبراطورية وتحاول نزع فتيلها وتحويلها إلى عرضٍ ثقافيٍّ ثانويٍّ غير مؤدّ.





كيف يمكننا تصديق أنّ النزعات السيادية التفوقية الكاسحة لدى ترامب أو مودي أو نتنياهو يمكن هزيمتها بحجة متماسكة أو بتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو بالتحقق من الوقائع في صحيفة نيويورك تايمز أو بتصويت في الأمم المتحدة؟ في كل مرة تغامر فيها التقدمية في هذا المجال، يُستهزأ بها أكثر فأكثر وتفقد مصداقيتها أكثر فأكثر، وبالتالي تأتي بنتائج عكسية. إنّ إذعان الديمقراطيين الاجتماعيين الذين يزعمون استحالة تغيير أي شيء، حتى بعد الفوز في الانتخابات، يمهد طريق التخريب أمام القوى الفاشية التي يكفيها أن تنحني لحصد غضب الانتفاضات المشروع والأرواح النائية. وما حدث، من واشنطن إلى برازيليا، لم يكن حتى الآن أكثر من محاكاة ساخرة وضعيفة للانتفاضات، وربما تكون مثل هذه التحركات في المستقبل أكثر خطورة بكثير.

إنّ عودة ظهور النزعات القومية المعادية للأجانب والهجمات الممنهجة على حقوق المرأة والمنشقين الجنسيين والجندريين في جميع أنحاء العالم هي نتاج هجوم عالمي مدروس جيداً: هجوم الفاشية الدولية الجديدة. وعلى الرغم من التباين الظاهري بين هذه الوجوه للسلطة، وهي وجوه أكثر فأكثر تجهماً، لكنها جميعها تنتمي إلى الوحش نفسه. فهي تتشارك الهدف نفسه، بعيداً عن الصراعات والعداوات الظاهرية: الحفاظ على سلطة المراكز بأي ثمن. وهي لا تتورع عن ارتكاب أي مجزرة لتحقيق ذلك، إذ لطالما كانت الحرب عنصراً أساسياً لدره الثورة.



أوقات من الإنهاك

لقد انتقلنا في كل مكان إلى نظام الطوارئ، إلى حالةٍ من الذهول. وهو من أعند الأنظمة التي يمكن أن نتمنى اختفاءها، ذلك أنه يتغلغل بشكلٍ مستمرٍّ في أساليب عيشنا وتنظيمنا ونضالنا.

ثمة ضرورات حيوية تجتاحنا وتدفعنا إلى التحرك لأننا لم نعد نتحمّل بقاء الأمور على حالها. من هذه الضرورات عدم الحصول على ما يكفي من الطعام، والمخاطرة بالموت أو الاغتصاب في كل زاويةٍ من زوايا الشوارع، وعدم إيجاد مكانٍ للعلاج أو لإيواء عائلتنا ليلاً، والمخاطرة بالإذلال لدى كل إجراءٍ إداريٍّ جديدٍ، والتعرّض للضرب عند كل حاجزٍ أو تفتيشٍ، والخوف من عدم وجود مياهٍ كافيةٍ لزراعة المحاصيل، ومن أن تنقلب الأرضُ رمالاً.

تغرقنا ظروف الحياة غير المستقرّة في روتينٍ يوميٍّ مرهق، مشبعٍ بمقتضياتٍ ما إن نبدأ في تلبيتها حتى نعاني وضعاً ملحاً جديداً. غالباً ما نتصدّى لهذه الطوارئ التي تعبر حياتنا اليومية بمفردنا أو مع شبكات معارفنا الذين هم أيضاً منهكون ويستهلكون قدرأً كبيراً من وقتنا وطاقتنا. ترغمنا هذه الضغوط اليومية على العمل بوتيرةٍ لا تُحتمل للحفاظ على استمرار جذوة النضالات أو لحماية أنفسنا أو لتفادي أن نُسحق، ما يتطلّب على الدوم المزيد من الطاقة لمجرّد البقاء.

أمّا من جانب الحكّام وكرّد فعلٍ ساخرٍ على حالات الطوارئ السالف ذكرها

أما من جانب الحكام وكرد فعلٍ ساخرٍ على حالات الطوارئ السالف ذكرها، فهناك حالات طوارئ تهدف كلُّ منها بطريقتها الخاصة إلى تذكيرنا بدرجة عجزنا لولا حمايتهم: «الأزمة الاقتصادية»، الكوارث «الطبيعية»، «العمالة الأجنبية»، «التهديدات الخارجية»، «أزمة الهجرة»، وما إلى ذلك. نجد اليوم «حالة الطوارئ» في الأنظمة كلّها، من أكثرها ديمقراطيةً إلى أكثرها استبداداً، بوصفها إجراءاتٍ استثنائية لحالة «السلم».

لقد حكم «قانون الطوارئ» حياة السوريين والسوريات اليومية لأكثر من أربعين عاماً قبل الثورة. في الخطاب الرسمي، وُضع هذا القانون لمواجهة التهديد العسكري الإسرائيلي، إلا أنه لطالما استُخدم لقمع أيِّ معارضةٍ داخلية، بما في ذلك على شكل مجازر وقصف. ثم حوِّله النظام ليصبح قانون «مكافحة الإرهاب» بعد أشهرٍ قليلةٍ من بداية الثورة. وفي تشبلي، سمحت حالة الطوارئ للرئيس بينيرا (بإعادة) إخراج الجيش من ثكناته العسكرية ضدَّ الشعب الثائر. في كلّ مكانٍ في العقدين المنصرمين، انتشر استخدام حالة الطوارئ— كتنبيرٍ قانونيٍّ لتغيب سيادة القانون— وتعمّم على نطاقٍ واسعٍ، بادّعاء التصديّ للهجمات الإرهابية كما للفيروسات، ولمواجهة أعمال الشغب كما الزلازل والحرائق والفيضانات.

حالة الطوارئ في كلّ الدول

إذا كانت السياسة استمراراً للحرب بوسائل أخرى، فلأنّ الحكم وشنّ الحرب وجهان لعملية واحدة. فالدولة القومية، هذا الشكل الخاصّ من أشكال تنظيم السلطة وإدارة السكّان والسيطرة على الأراضي، غزت العالم بأسره تقريباً بواسطة حروب الاستعمار. غير أنّ طريقة ممارسة السلطة والتحكّم بالسكّان تتباين من دولة إلى أخرى، ومن منطقة في العالم إلى أخرى.

تتباين وظيفة جهاز الدولة وإمكانياته في حال تحدّثنا عن قوّة استعمارية سابقة راسخة بفضل الثروات التي سرقتها من بقية العالم أو في حال تحدّثنا عن دولة حديثة العهد بالاستقلال فريسة لنفوذ قوى أكثر تنظيماً منها بكثير وتسعى لوضع يدها على مواردها. غالباً ما تتعلّق درجة العنف الذي تمارسه دولة من الدول على شعبها بالموارد المادّية المتاحة لها (الريع الاستعماري وريع النفط وشتّى أنواع المكاسب المالية)، والتي تستطيع الطبقات الحاكمة التصرف بها لشراء السلم الاجتماعي على المستوى الوطني، قبل اللجوء إلى القوّة الغاشمة.

لقد مثّلت الاشتراكية والدولة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، حيثما وُجدت، محاولات للربط بأسلوبٍ مختلفٍ بين مسألة الدولة ومسألة السيادة الشعبية. فعلاوةً على احتكار الدولة للعنف «المشروع» والدفاع عن أرضها، يقع على عاتقها أمان مواطنيها وإعادة توزيع جزءٍ من الثروات وتوفير الخدمات للسكّان. وقد كان لكلّ محاولةٍ من هذه المحاولات، سواء نجمت عن إضراباتٍ أم عن

انتفاضاتٍ أم عن إصلاحات، أثرها في توسيع نطاق مصلحة مختلف مكوّنات الشعب لاستقرار الدولة.

ولكنّ زمن اليوتوبيا الاجتماعية التي ترعاها الدولة قد ولى إلى غير رجعة. لم يعد أحدٌ يفكر في بيعنا مستقبلاً ورياً بعد الآن وحلّت الديستوبيا محلّ اليوتوبيا في كلّ مكان: التهديد التأمري بـ«الاستبدال الديموغرافي العظيم» العزيز على قلوب الرجعيين البيض؛ مجتمع السيطرة الخاضع للذكاء الاصطناعي الاستبدادي؛ الانهيار الوشيك للظروف المعيشية على كوكب الأرض... وعندما تحاول أحزاب اليسار التقليدية أن تبهرنا مجدداً ببرامجٍ سياسيةٍ بعد أن تنفض عنها الغبار وبعودٍ جديدةٍ بالتغيير، فإنّ ذلك بات منتج حالة الطوارئ الدورية خلال الحملات الانتخابية لمنع وصول اليمين المتطرّف إلى مواقع السلطة.

لقد دشّنت «الحرب على الإرهاب» التي شتتها الولايات المتحدة الأميركية القرن الحادي والعشرين. حجّة التهديد الدائم والواسع النطاق والمنتشر في كلّ مكان والذي يمثّله «الإرهاب» برّرت كلّ الحروب والسياسات القمعية وكلّ ضروب الاستثناءات في داخل البلاد كما في خارجها. وذلك مثل «الحرب على تجارة المخدرات» في المكسيك وشعار «تخليص أوكرانيا من النازية» في روسيا و«استئصال حماس» في مخيطة الاحتلال الإسرائيلي و«القضاء على المؤامرة الصهيونية الوهابية» في سوريا و«سحق الإرهاب الكردي» في تركيا و«القضاء على نزع الطوارق الانفصالية» في مالي وتفكيك «إرهاب المابوتشي» في تشيلي، وغيرها الكثير من طرق استغلال التهديدات. فبعض هذه التهديدات حقيقيّ

وبعضها مختلق، وهي تُستغلّ لتحويل التوترات والصراعات داخل كلِّ مجتمعٍ نحو مكافحة «عدوٍّ» مشترك، بحيث يصبح هذا العدوُّ الضامنَ النهائي للوحدة الوطنية. وسرعان ما ينزلق الاحتجاج الداخلي الأقوى من اللازم إلى مرتبة «عدوِّ الداخل» لونها أو شكلها «قلعةٌ محاصرةٌ» تخضع بشكلٍ مستمرٍّ لتهديد قوى معادية لها في الداخل أو على أعتابها، وهي تستقوي وتعتمد على التهديد لفرض سلطتها.

لإدارة الكارثة المحتمومة، لا نقترح حالة الطوارئ التي أصبحت تُعرّف علاقتنا مع العالم سوى طريقٍ تسلّطيةٍ متباينة. لقد أصبحت حالة الطوارئ عنواناً عاماً للسياسة، فتستدعيها القوى الشعبية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، كما الحكومات التي تتبناها من دون أن تستجيب فعلياً لها. لم نعد نحكم أو نناضل (حيثما استطعنا) إلّا باسم الطوارئ. وهذا الاقتضاء يخفي التباين والنزاع وعدم المساواة: نحن جميعاً معنيون ومعنيت بالأمْر، في القارب عينه، متساوون في كوننا ضحايا ومسؤولين وفي حاجة مشاركتنا بالتعبئة والتجنيد.

الاستجابة لـ«الطوارئ الاجتماعية» والمناشدة بإعلان «حالة طوارئ بيئية» والانتقال من قضيةٍ إلى أخرى ومن معركةٍ ضدّ مشروع إبادةٍ بيئيةٍ إلى تعبئةٍ ضدّ إصلاحٍ تقوم به الدولة، ومن حملةٍ إنسانيةٍ إلى حملةٍ مناهضةٍ للفاشية؛ كلُّ واحدةٍ من هذه المعارك، مهما كانت أهميتها، تمتصُّ كلَّ طاقتنا المُتاحة، وفي غياب استراتيجيةٍ شاملةٍ نتخبّط على غير هدىً.

العثور على الأفق

عسكرة المدن، والإغلاق الفوري للحدود، والتزايد الكبير للرقابة البوليسية، والمراقبة الإلكترونية وتقييد التنقّلات، وإدخال أنظمة التبليغ، والإقامة الجبرية: لقد أظهرت إدارة الدول لجائحة كوفيد-19 أنّ هذه التدابير الاستبدادية ممكنة تماماً على نطاقٍ واسعٍ جداً وعلى مدىٍ طويلٍ من الزمن. وكلّ ما تحتاجه تلك الدول هو حجّةٌ محكمةٌ أو أزمةٌ تحسّن استغلالها لإعادة تفعيل هذه التدابير عندما تحتاجها.

إليكم العناوين التي تتصدّر منذ عدّة سنواتٍ نشرات القنوات الإخبارية : عقم المحيطات؛ أستراليا أو غابات الأمازون فريسةً للنيران؛ الأعاصير أو الفيضانات المدمّرة. لم يعد يخفى على أحدٍ عدم التطابق بين مواقف الحكومات وأفعالها وبين خطورة الوضع المثبتة. لقد أصبح «القلق البيئي» مرض العصر حيثما لا توجد أسباب أكثر إلحاحاً تدعو للقلق. وقد أصبح هذا القلق مجرد شعورٍ آخر يساهم في الشلل العام. فعندما نسمع طيلة اليوم عن الحروب أو المجاعات أو الكوارث الإنسانية أو الحرائق، نصبح في حالةٍ من الدهول. ويتمثّل ردّ الفعل الأكثر عقلانية في تجاهل هذه المعلومات والاستمرار في الحياة وكأنّ شيئاً لم يكن من أجل الحفاظ على نوعٍ ما من التوازن اليومي. وبما أنّ كلّ شيءٍ يحيل إلى عجزنا، فإننا محكومون مرّةً أخرى بالاعتماد على حلّ مفاجئٍ وغير مرجّح من قادة العالم، وفي أفضل الأحوال بمحاولة الضغط عليهم لإيجاد حلّ ما.

لا شك في أنّ حالة الطوارئ البيئية، الحقيقية والمحسوسة، محرّكٌ قويٌّ للتعبئة عندما تُعيّن أهدافٌ ملموسةٌ وتوضع استراتيجيات عمل. يستخدم كل من الذين يدافعون عن أراضهم، كما المنظّمات السياسية والحركات البيئية، الدعوة إلى الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية لجذب الانتباه وحشد القوى، أو لإضفاء الشرعية على أشكالٍ من التحركات الأكثر راديكاليةً ولخلق ضروبٍ غير مسبوقةٍ من التضافر الشعبي. ولكن مع ازدياد الاعتراف بهذه الحالات الطارئة على نطاق واسع وتأثيرها في مصالح الطبقات المهيمنة، قد تستولي يدٌ أخرى على القضية. لقد تغلغت الإيكولوجيا بالفعل وإلى حدٍ كبيرٍ في بعض الخطابات السياسية الليبرالية واليمينية ويمكننا أن نتوقّع اللحظة التي سيبرز فيها الخطاب حول الانهيار البيئي تشديداً سلطوياً جديداً بأسلوب الحزب الشيوعي الصيني.

ترنو عيون الشباب في المراكز إلى صور مستقبلهم الواعد بالانهيار، في حين يحلم شباب الهوامش بمستقبلٍ ممكن للتخلّص من حمل حاضرٍ لا يُطاق. ينتج عن هاتين الطريقتين لتصور الزمن العالق بين الحاضر والمستقبل، افتراقٌ متجدّدٌ دائماً بين وضع كلِّ منا. رغم ذلك، بإمكاننا أن نقول: مهما كان الزمن المتبقي لنا على هذه الارض، علينا أن نحاول رسمه مثلما نريد.

علينا أن نعيد تملّك الوقت الخاص بنا، أن نستعيد المكان والزمان معاً كي نفكّر في بناء طريقتنا الخاصة في تفعيل مكابح الطوارئ. وسواء أكنّا نعيش في مجتمعٍ انهار بشكلٍ أو بآخر تحت ضربات الاقتصاد أو الحرب أو الكارثة أم كُنّا نعيش

في قلب قلعةٍ غربيةٍ خانقةٍ ومسكونةٍ باحتمالاتٍ انهيارها، فإنَّ السبيلَ الوحيدَ للمضيِّ قدماً يتمثَّل في بناءِ خطةٍ مشتركةٍ تتقاطع مع كلِّ حالةٍ من حالاتنا. و فيها علينا أن نسأل أنفسنا: ما هي طبيعة الحالة الطارئة التي نواجهها؟ ما هي الاحتمالات التي تقدِّمها لنا؟ ما هي الطاقة التي تمنحنا إيَّها، وأيضاً ما هي الطاقة التي تسلبنا إيَّها؟ ما هي المكاسب التي سنجندها من هذا السباق الهادف لتحديد حالة الطوارئ الرئيسية؟ ما هي الوسائل الباهظة الثمن التي ستبرَّر يوماً ما استخدام الجانب الخضم لها؟

حالة الطوارئ بوصفها أمراً للتعبئة والانقياد، تتمثَّل بفعلٍ مناوِرٍ، أيّاً كان الطرف الذي يلوِّح بها. إنَّها مناورةٌ لتجنيد الخضم وإخضاعه لأجندتنا الخاصَّة. وفي هذه اللعبة، ليس هنالك شكُّ كبيرٌ بصدد من سيملك وسائل الفوز في النهاية. بخصوص الحركات الشعبية، تتمثَّل ضرورة التحرك السريع في أغلب الأحيان نقطة انطلاق لتشتت القوى وإنهاكها على المدى القصير. بدلاً من ذلك، علينا تركيز نشاطاتنا وتحركاتنا وقياس كثافتها حيثما يمكن أن تُحدث فرقاً. وذلك من دون إنكار الضرورات التي تضغط علينا وتلك التي تشلُّ حركتنا. يتطلَّب منا الأمر تنظيم أنفسنا للردِّ على الهجمات الطارئة والعتور مجدداً على الأفق لبني خطوةً بخطوة، على المدى الطويل، الروابط والقوة التي تنقصنا كيلا نخرج مهزومين من الانفجارات الثورية المقبلة.



تحويل المنفى إلى موقع هجوم

دروب الموت / جبهة بلدان الوصول / تنقلات ثورية

عقب كل محاولة تمرد واسعة النطاق هنالك جيلاً ثوريًا جديد. فقد خلفت الانتفاضات في القاهرة وبغداد وسنتياغو وغيرها أشخاصاً لن يتمكنوا يوماً من العودة إلى ما كان. وهذا لا يعود للتحوّل الوجودي الذي مرّوا به فحسب، بل كذلك لكلفة النضال. لهزيمة الانتفاضة عواقب وخيمة دوماً. فضلاً عن الهزيمة، يدفع معظم الثائرين والثائرات أثماناً باهظة تتمثّل في الموت والتشويه الجسدي والرضوض النفسية وعذابات السجن، فيما يعاني بعضهم الآخر من التمرّق الداخلي عندما يضطرّ لترك أرضه وأهله. لقد شرّد عقد الانتفاضات المنصرم جيلاً كاملاً من





الثوار والثائرات من سوريا والسودان وإيران وهايتي وهونغ كونغ ودفع بهم إلى دروب المنفى ليلتحقوا بالأكراد والفلسطينيين والتاميليين من الأجيال السابقة.

لا ينجم المنفى عن القمع السياسي فحسب. وبالفعل، المنفي هو أيضاً ذاك الذي يضطرّ لمغادرة أرضه للنجاة أو أملاً في حياة أفضل حين يصبح بلده محفوفاً بالمخاطر وباهظ الغلاء وشحيح الغذاء. أسباب الرحيل شتى؛ لمنح الأبناء مستقبل، أو للعيش وفقاً للمعتقدات الشخصية أو الميول الجنسية. في كل مكان من الهوامش، وبخاصة في الجنوب، هنالك تهديدات لا حصر لها تجعل البقاء في البلد مغامرة مميّنة. ولا تزال «أزمة الهجرة» في بدايتها. وبالفعل، سيؤدي الاحتباس الحراري في العقود الآتية إلى ندرة الموارد وجعل أجزاء واسعة من العالم غير صالحة للسكن، ومن ثمّ إلى حركات نزوح جماعية. ومن المفارقات أنّ زيادة الحدود وأنظمة الفرز عند الوصول لا يؤدي إلا إلى تعزيز الرغبة في المغادرة بدلاً من تثبيطها.

لا توجد إلا ثلاثة خيارات في مواجهة الهيمنة والاستغلال والإذلال: النجاة أو الهروب أو الثورة. وسواء أكان في السنغال أم في هايتي أم في لبنان، يترافق تزايد الغضب الشعبي مع تزايد الرحيل. والتميز القاطع بين المهاجرين والمهاجرات لأسباب «اقتصادية» واللاجئين واللاجئات لأسباب «سياسية» (ولاجئي المناخ قريباً) تمييزاً لا معنى له إلا بالنسبة للدول وإداراتها.



التمرد والمنفى استجابتان متباينتان لمشكلاتٍ متماثلةٍ الجذور: التدهور المتسارع للظروف المعيشية وانتشار الأنظمة القمعية. منذ بداية هذا القرن، انتفضت شعوب العالم بأسره مرةً أخرى على المسؤولين عن بؤسها المادّي والمعنوي. تتابع الطبقات المهمّنة كلّها، سواء أكانت عالمية أم محلية، استبداديةً أم ليبرالية، سعيها الموهوس للحفاظ على السلطة والثروة. وهي ثروةٌ تراكمها دائماً باستغلالٍ لا ينتهي لموارد سكّان الهامش وأجسادهم. فلا عجب إن حاولت هذه الشعوب الوصول إلى المراكز لاستعادة ثروتها المنهوبة.

دروب الموت

عندما نقرّر مغادرة أراضينا أو نُجبر على ذلك، تبدأ معركةٌ جديدة. تزداد طرق المنفى عدائيةً يوماً بعد يوم: البحر الأبيض المتوسط وقناة المانش اللذان أضحيا مقابر مائية؛ طرق الموت التي تربط أميركا اللاتينية بالولايات المتّحدة؛ الصحراء الكبرى المهولة التي يعبرها العديد من المهاجرين الأفارقة ليواجهوا بعدها خطر العبودية في ليبيا. المنفى مميتٌ وهو فعل رفض، حاله حال الانتفاضات. إمّا أن تثور وإمّا أن ترحل، وإمّا أن تثور ثمّ ترحل في بعض الأحيان لأنك لا تستطيع أو لا تريد أن تتحمّل بعد الآن ما تعيشه. فأحياناً وعلى الرغم من المخاطر، يكون الهرب أكثر أماناً من البقاء.

أما الدول، فتستمرّ بعناد في بذل كل ما في وسعها لمنع التنقّلات «غير المرغوب فيها»: تعزيز السلطات الأمنية والعسكرية وفرض المزيد من القيود على حرية التنقّل وبناء الجدران والحدود التي لا يمكن عبورها وتجريم التضامن مع النازحين والنازحات. لقد أنشأت أوروبا المتحصّنة وكالةً متخصصة هي وكالة فرونتكس لإبقاء من يركبون البحر بعيداً عن حدود منطقة الشنغن. ولا تتوانى الدول عن التعاون في هذه المسائل. كما تحاول أوروبا والولايات المتّحدة توسيع حدودها نحو تركيا أو البلدان الأفريقية أو المكسيك عن طريق إبرام اتفاقياتٍ ماليةٍ مع حكومات تلك البلدان مقابل توكيلها بمهمّة «إغلاق صنوبر» الهجرة.

لقد وعد الاتحاد الأوروبي الحكومة التونسية المنهارة اقتصادياً بمئة مليون دولار مقابل «منع الهجرة غير الشرعية» من أراضيها. وتمثّلت أولى النتائج في ترحيلٍ عنيفٍ لأشخاصٍ من ذوي البشرة السوداء من الأراضي التونسية ليهيموا من دون سبيل ويموتوا في المناطق الحدودية في قلب الصحراء. بل إنّ الرئيس التونسي قيس سعّيد لم يتوانَ عن استعارة نظرية «الاستبدال الديموغرافي العظيم» من اليمين المتطرّف الأوروبي، وهي نظريةٌ مؤامراتيةٌ تفترض أنّ الحضارة الأوروبية البيضاء تخضع للاستبدال الديموغرافي والثقافي بسبب الوصول الكثيف لمهاجرين من غير البيض، وبخاصّةٍ من المسلمين. أمّا نسخة قيس سعّيد من هذه الأسطورة، فموجّهةٌ ضدّ المهاجرين والمهاجرات السود الذين يتّهمهم بتغيير التركيبة الديموغرافية والثقافية في تونس. ولشدّة التكرار ترسّخ هذا الخطاب في مجتمعٍ له تاريخه في العنصرية ورأينا حشوداً تعتدي على ذوي البشرة السوداء وتطالب بطردهم.

في السودان، مؤل الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر قوآت الدعم السريع، وهي قوآت الجنجويد السيئة السمعة التابعة للجنرال حميدتي، كي «تحدّ من الهجرة». وكان قد سبق لهذه القوآت التي شاركت في قمع الثورة ثم دخلت في حربٍ ضدّ القوآت المسلّحة السودانية أن قامت بعمليات تطهيرٍ عرقيّ في دارفور بفضل هذا التمويل. ومنذ عام ٢٠١٨، أدّى القمع ثمّ الحرب إلى تشريد أكثر من ١٠ ملايين نسمة داخل البلاد وخارجها.

في سعي الديمقراطية الأوروبية للإيحاء بأنّها متوافقةً مع مبادئها الإنسانية، تستعين خفيةً بأطرافٍ خارجيةٍ لممارسة جزءٍ من العنف ضدّنا. فهي من جهةٍ تمارسه من دون رادعٍ في الغيتوهات الحضرية على أطراف المدن الكبرى، ومن جهةٍ أخرى تموّل القمع الدموي في أماكن بعيدة عن أراضيها من خلال السعي إلى نقل المشكلة إلى خارج حدودها. وقد حاولت الحكومة البريطانية تطبيق سياسة ترحيل الأشخاص من جميع الأصول الذين يسعون للجوء في المملكة المتحدة إلى رواندا، من أجل «ردع الهجرة غير القانونية» من خلال خلق «بيئةٍ معاديةٍ» على الأراضي البريطانية. لم تكن أوروبا لتكون «مستنيرةً» من دون أن تكون استعمارية.

في مواجهة هذه الهجمة المؤسّساتية المعادية للأجانب، بات ضرورياً أكثر من أيّ وقتٍ مضى تكثيف نشاطاتنا على الحدود لتوفير ممرٍّ آمن. لقد أنشئ في السنوات الأخيرة نظام تنسيقٍ بحريٍّ مستقلٍّ في أوروبا لتنظيم التضامن في البحر

الأبيض المتوسط: قوارب إنقاذ في البحر وخطوط مساعدة هاتفية ومفاوضات مع السلطات المحلية وتعبئة شعبية. حيثما توجد شبكات التضامن، نستطيع تعزيزها وزيادة قدرتها. وفي حال لم تكن موجودة، نستطيع إنشاؤها. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا في ضمان ألا يموت رفاقنا بعد الآن مهجورين ومهجورات بلا مساعدة على دروب المنفى، وذلك عبر توفير دعم لوجستي أكبر على طول طرق الهجرة الرئيسية. إننا نحيا ذكرى جميع الذين سقطوا على الطريق بعد هزيمة أو اضطهاد، أو ببساطة بحثاً عن حياة كريمة.

ولكن التضامن مع المنفيين والمنفيات في البلدان المضيفة أو تسهيل العبور لا يكفي. فحرية التنقل لا تقتصر على المرور الآمن أو على «شرعنة» الهجرة. لا معنى لحرية التنقل إذا لم تشمل إمكانية البقاء في الوطن أو العودة إليه. نحن ناضل من أجل حياة كريمة في كل مكان ولن نسمح لبعض الدول أن تزعم بأنها تجسد مثال الحياة الحرة والكرامة بينما تدمر الظروف التي تجعل هذه الحياة ممكنة في كل مكانٍ آخر.

جبهة بلدان الوصول

لا تنتهي المحنة في آخر الطريق. فبمجرد وصولنا إلى «البلد المضيف»، نواجه الحاجة إلى أن نصب «شرعيين» و «شرعيين». وتتوالى سلسلة من المؤسسات البيروقراطية مسؤولة تقييم أسباب رحيل المهاجر، وتحديد ما إذا كانت كافية



لتركه بلده، وما إذا كان لديه مقدارٌ كافٍ من المال أو مستوىً من التعليم أو «الموهبة» يسمحان له بالبقاء. تبدأ آنذاك عمليةً طويلةً من التصنيفات والاستجابات والمناهات الإدارية والإهانات اليومية. ينجح بعض الوافدين والوافدات باجتياز الاختبار في نهاية المطاف فيما يُرْفَضُ بعضهم الآخر ويُرحَّلُ بوصفه «غير شرعي». وإلى جانب هذه المعركة الإدارية، هنالك المسائل المادّية. فعلى الوافد الكفاح مجدّداً من أجل تحقيق شروط حياةٍ لائقة، والعثور على سقفٍ يستر وعلى مصدر دخل، وفي الآن عينه تعلّم لغةٍ جديدةٍ وأعرافٍ جديدةٍ وسلوكٍ جديد.

أما مَنْ فَرَّ مِنْ أرضه بسبب الاضطهاد السياسي، فهو لا ينعم بالضرورة بالأمان في المنفى. فهنالك مَنْ يُجرَمُ من جديد بسبب نشاطاته السياسية، كالناشطين والناشطات الأكراد أو الويغور في تركيا، وهنالك من يتعرّض للتهديد وحتى للاغتيال، كما في حالة المناضل الإيراني روح الله زم الذي كان يعيش منفاه في فرنسا واختطف في العراق ثم أُعدم في إيران. بل إنّ السلطات الصينية أنشأت مراكز شرطة سرّية في أوروبا وفي الولايات المتّحدة لتبسط سيطرتها على الصينيين والصينيات المهاجرين. كما أنّها تستطيع في بريطانيا لجم النشاطات المناهضة للحزب الشيوعي الصيني في الحرم الجامعي عن طريق التهديد بقطع استثمارها في الجامعات.

بالإضافة إلى القمع الذي تمارسه الحكومات وأجهزة الشرطة عند الوصول إلى مكان جديد، يضطرّ كثيرٌ ممّن إلى التعايش مع العداء المتزايد من السكّان المحليين.



ففي مختلف أرجاء العالم، ترافق التغطية الإعلامية المعادية للأجانب مجرى الانتخابات، حيث يتزايد التساهل والتطبيع مع العنصرية والإسلاموفوبيا. في مواجهة تزايد تأثير القوى الرجعية، بدأت القوى «المعتدلة» تستخدم اللغة عينها أملاً بالألا تفقد الجماهير. يؤدّي تصوير الأجانب على أنّهم خطرٌ وأنهاهم بالتسبّب بتدهور المستوى المعيشي وظيفتة واضحة، وهي توجيه غضب «المواطنين» وقلقهم نحو أولئك المذنبين المشار إليهم. استراتيجية كبش الفداء هذه مريحة جداً للقائمين على السلطة. فهي تسمح بتبرير التفاوتات المتزايدة للمستويات المعيشية ومضاعفة أرباح الأغنياء مع إعفائهم من المسؤولية عن إفقار الآخرين. كعلامةٍ من علامات العصر، هزّت أعمال شغبٍ عنصرية منسّقة قام بها البيض في منتصف صيف عام ٢٠٢٤ مدناً في شمال إنجلترا. استهدف مثيرو الشغب الأشخاص من غير البيض وأماكن عبادة المسلمين، بعد حدثٍ استغلته شبكات اليمين المتطرّف. ومن نافلة القول إنّ الفقراء وحدهم يُعدّون أجانب.

تتخذ كراهية الأجانب أشكالاً أقلّ صراحةً، فالتمييز العنصري ليس آفةً منتشرةً في مؤسسات الدولة فحسب، بل يصيب الأفراد جميعاً. حتّى حين نحظى نحن المنفيين والمنفيات ببعض التعاطف والعطف، فإننا نُحرّم عموماً من ممارسة دورٍ سياسيٍّ في البلد الذي نصل إليه حتّى عندما تكون أسباب مغادرتنا سياسية. لا يخلو الغرب من الفضوليين المهتمين بالثقافات الأجنبية وموسيقاها وطعامها ولغاتها التي يجدونها «لذيذة» و«مدهشة حقاً»، لكنهم لا يبالون برأي أبناء هذه الحضارات بكيفية سير العالم. فإمّا أن يمثّل المنفي والمنفية قضيةً إنسانيةً غير مسيئة تدعو إلى الإحسان لإرضاء ضمير المواطنين من اليسار، وإمّا أن يكون



كائنًا فولكلوريًا تُسَقَطُ عليه الأوهام. تحظى «التعددية الثقافية» بالإشادة في عصر العولمة بهدف تخفيف وقع تدمير الثقافات والعوالم.

لا تخلو الدوائر المعادية للعنصرية وحركات التضامن مع المنفيين والمنفيات من هذه الظواهر. فتحليلاتنا السياسية والتزامنا بالحركات الثورية في بلدنا الأصلية لا تستثير لديها الكثير من الاهتمام. نبقى أجانِب غرباء في غالب الأحيان. ويلاحظ المرء لدى بعض «الرفاق والرفيقات» مَن نلتقي بهم في منفانا جهلاً مزمنًا بالنضالات خارج حدودهم القومية والنفسية ويتخذ هذا الجهل شكل نزعة أبوية متعالية تختزلنا إلى ضحايا يتحملون براءة متفاوتة المصائب كلها: الأزمة الاقتصادية في سريلانكا والحرب الأهلية في سوريا أو في السودان وال طالبان في أفغانستان وما إلى ذلك. يشكّل هذا الإنكار لذاتيتنا و قدرتنا على العمل السياسي والتنظيمي كمًا من الفرص الضائعة التي تطيل محنة الثائرين والثائرات في المنفى وتحرم المجتمعات المحليّة من عِبَر وخبرات ومهارات لا يمكنها إلّا أن تثري الممارسات النضالية في «البلد المضيف».

في اليونان، وعلى الرغم من «الأزمة» الاقتصادية، أدّت موجة التضامن مع المنفيين والمنفيات إلى تحرك عامّة الأوساط الأناركية والثورية. احتلّت مبانٍ خالية في كلّ المدن تقريباً على أساس مبادئ العون المتبادل من أجل توفير أماكن آمنة للعيش وظروف حياة أفضل واستقلالية أكبر ممّا هو متاح في المخيمات الحكومية. مطابخ جماعية، مساعدة ملموسة و مادية لتلبية الاحتياجات الأساسية (ملابس ودروس لغة وبعض فرص العمل)، وكذلك الوصول إلى خدمات الصّحة



الجسدية والعقلية والجنسية والإنجابية. بالإضافة لذلك، عمل المنفيون والمنفيات والمتضامنون والمتضامنات معاً على الاستعداد للدفاع عن النفس ضد هجمات الفاشيين والدولة. لكن بمرور السنوات، فقدت هذه الحركة زخمها بسبب الإجهاد وسياسات «العصرنة» الحضرية وغياب الأفق السياسي وأحياناً غياب الأهداف المشتركة.

لئن كانت المهمة الأساسية تتمثل بالطبع في إيجاد ملاذات آمنة والربط بينها لضمان حدٍّ أدنى من شروط العيش الإنسانية، فنحن نحتاج أيضاً إلى إنشاء بنى مستدامةٍ وتوطيدها حتى نتمكن من علاج الصدمات والتعافي وتخفيف عزلة المنفى وتأمين معيشتنا. ولكن لتحقيق هذا كله، نحتاج أولاً إلى أن نكون قادرين على اللقاء بشكلٍ أعمق بين «المواطن» و«الغريب».

تنقلات ثورية

لطالما ارتبطت الأممية، كالنظريات الثورية، ارتباطاً وثيقاً بالمنفى والهجرة والشتات. يشترك كثيرٌ من الثوريين والثوريات في التاريخ بأنهم غادروا بلدانهم الأصلية في وقتٍ معيّنٍ من حياتهم بسبب الترحيل أو الهجرة أو بهدف الانضمام إلى حركات النضال المسلح. وهو ما دفعهم إلى مواجهة أفكارهم مع معطيات جديدةٍ وتجاربٍ مختلفةٍ والتآلف مع سياقاتٍ مغايرةٍ ونشر سردياتهم وتحليلاتهم لأحداثٍ هزت البلدان التي رحلوا عنها. وهذه التنقلات العابرة للحدود ليست



مجرد صدفة في حياة تلك الشخصيات الثورية، بل أدت دوراً محورياً في إثراء ممارساتهم ونشر أفكارهم.

الأممية رحلة، لا للأشخاص فحسب، بل أيضاً للأفكار والممارسات. ويقدم التفكير في المنفى إجاباتٍ عن إشكالية بناء تصوّراتٍ مشتركة بين الصراعات على الرغم من تنوع السياقات المحلية والصعوبات الخاصة بكلّ حالة. فيمكن أن يعاش المنفى بوصفه امتداداً للانتفاضة وجسراً يربطها ببقية العالم. وهي فرصة لإصلاح سوء الفهم العميق الذي واجهته انتفاضاتٌ عديدة في عصرنا، وبخاصةً بسبب ضعف الروابط بين الثائرين من شتى أنحاء العالم.

على الرغم من نضالنا اليومي من أجل تسوية أوضاعنا قانونياً وتحقيق شروط العيش الكريم وعلى الرغم من أنّ المنطق يملينا علينا إعطاء الأولوية للتضامن مع الحركات في بلداننا الأصلية، فنحن بحاجة إلى الارتباط بالقوى التحريرية المحلية وقوى الشتات أينما وصلنا. في برلين، يقوم جيلٌ كاملٌ من المنفيين والمنفيات وحلفائهم بتنظيم مظاهراتٍ مشتركةٍ من أجل تحرير فلسطين ومن أجل سوريا وأوكرانيا وإيران والسودان. انطلاقاً من جبهة الغرباء الموحدة هذه، يشعر المنفيون والمنفيات بالقوة ويكسرون عزلة نضالاتهم «الأقلوية» و«الهامشية».

ربّما تكون مشاركة المنفيين والمنفيات في التعبئة المحلية (أو المبادرة بها حتى) وإقامة تحالفاتٍ مع القوى القائمة أفضل وسيلة لترك موقع الدفاع وتحضير جبهة الهجوم بأدواتٍ مبتكرةٍ وآفاقٍ جديدةٍ ومزيدٍ من الحلفاء والحليفات. في المنفى،



يسهل عقد الروابط بين الثوريين والثوريات من مختلف المناطق الجغرافية، وهذه الروابط تساهم في زيادة وتغذية الدعم المادي والسياسي لرفاقنا وأقاربنا ممن بقوا في الصفوف الأمامية في بلادنا أو تحت رحمة القنابل.

لا بد من بناء قوة قادرة على تنسيق ودعم الجهود الثورية أينما ظهرت، وذلك بجمع شتات جيل الثوار والثائرات المهزومين والمنفيين، المتفرقين في مختلف أنحاء العالم. لا بد لهذه القوة أن توفر دعم مادي ومعنوي لمن تعرّض للقمع والإنهاك والسلب. غير أنها يمكن أن تتيح علاجاً أكثر نجاعة: إعداد ردنا الجماعي.

الأُممِيَّة من الأَسفل

إشكالية التضامن / العون المتبادل / بسط المينغا على صعيد العالم
الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

على الرغم من كلِّ الجهود المبذولة لتبخيص قدرة الشعوب الثائرة وقطع التواصل في ما بينها والتعظيم على معاني نضالاتها، فقد كانت ثورات العقدين المنصرمين معدية. لقد عبر الأمل والشجاعة والتمرد الأجساد والأراضي والحدود كلها. أثار موت بائع متجولٍ تونسي في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠ موجةً من أكبر الموجات الثورية في التاريخ. وكان هتاف «كلنّ يعني كلنّ» الذي تردّد في شوارع لبنان صدًى متأخراً للهتاف الأرجنتيني الذي افتتح القرن «فليرحلوا جميعاً» وشعار «ارحل» التونسي الذي تخلّله. وقد صدحت حناجر النسويات، حول العالم بهتاف «الحياة والمرأة والحريّة». وفي بروكسل ولوزان وباريس،



انتفض متظاهرون ومظاهرات احتجاجاً على مقتل المراهق ناهل على يد الشرطة الفرنسية. واستعارت الخطوط الأمامية الكولومبية من الخطوط الأمامية التشيلية دروعها وأغانيها. بتبديد سراب القوميات لبعض الوقت، شعر ثوار قرنا أحياناً أنهم يحاربون عدواً واحداً لكن بوجودٍ متعدّدة. الشرطة عينها في الأمام، البنوك عينها في الخلف، والأوغاد عينهم في الأعلى.

لكنّ الشعور لا يكفي لتشكيل جبهة، إذ لم تتمكّن مصر النائرة من إرسال طوابير «الألتراس» الخاصّة بها لدعم الانتفاضة في ليبيا. ولم يقمّ محبّو الديمقراطية المحلية في العالم أدنى دعمٍ للمجالس المحليّة في سوريا. لم يكن لدى الزاباطيين الوسائل اللازمة لإرسال كوادر متمرّسة إلى المجالس الشعبيّة في تشيلي أو كولومبيا. وحدهم هاكرز أنونيموس سدّوا الثغرات وهاجموا المعازل الرقمية حول العالم لدعم الثوار والثائرات.

وقد أدى نقص الدعم من القوى الثورية إلى قبول الثوار في سوريا للسلاح والمال من المملكة العربية السعودية وتركيا. واضطرت المقاومة الفلسطينية إلى أخذ المال من إيران وقطر. كما يعتمد حزب الأتحاد الديمقراطي الكردي على النظام السوري وقد طلب المساعدة من حليفه الروسي أحياناً ومن الولايات المتّحدة أحياناً أخرى من أجل الصمود. ويعتمد الثائرون والثائرات في غرب أفريقيا على دعم روسيا والصين للتخلّص من فرنسا. واضطرت المقاومة الشعبيّة في أوكرانيا إلى وضع بقائها في أيدي الغرب.





يبقى الاعتماد على القوى العظمى مسألة بقاء بالنسبة للعديد من الثوار والثائرات في السنوات الأخيرة. هل نستطيع لومهم على ذلك؟ هل المطلوب منهم الاستمرار في العيش مسحوقين أم الاستسلام أم انتظار القصف من دون مقاومة؟ إن عدم وجود دعمٍ ثوريٍ عابر للحدود يحكم على الثوار بالعزلة أو باختطاف جهاتٍ خارجيةٍ للمطالب الشعبية المحلية، وهي جهاتٌ تهتمُّ بمصالحها أكثر من اهتمامها بمن تدّعي مساعدتهم. تساءل الثوار في سوريا الذين تخلى عنهم العالم أجمع: «لقد خانتنا الحكومات. أين الشعوب؟».

إشكالية التضامن

في العراق، بعد أن دمّره الغزو الأميركي وقصف بنوك البذور المحلية فيه، أغرقت منظماتٌ دوليةٌ مناطق الإنتاج الزراعي بالبذور المعدلة وراثياً فوزعتها مجاناً على المزارعين لتمكينهم من استئناف أنشطتهم. لكن من أجل استخدام هذه البذور، اضطرّ المزارعون والمزارعات إلى شراء الأسمدة والمبيدات الكيماوية من الشركات الأجنبية، ما دفع معظمهم إلى الاستدانة ومن ثم هجر أراضيهم. هكذا تطيل المعونة الإنسانية أمد الهيمنة الاستعمارية وتقود مهدداً من مهود الزراعة إلى الخراب.

على مدى السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك، حلّت «المعونة الدولية» تدريجياً محل الأُممية التي صُحّي بها على مذبح «التنمية» بعد وصفها بأنها شديدة التحيز السياسي. لطالما تعرّض نهج «التنمية» للانتقاد بسبب الهرمية





الناجحة عنه والاعتماد على المنظّمات غير الحكومية الغربية في بلدان الجنوب. ولئن كانت المساعدات الإنسانية تستطيع إنقاذ الأرواح في حالاتٍ عديدة، فإنّها نادراً ما تعالج أسباب المشكلات. إنّها إسعافاتٌ ضروريةٌ لكنّها لا تسمح أبداً بوقف النزيف. وحتىّ عندما تكون المعونة الدولية أقلّ نفاذاً وتطلق على نفسها تسمية «التضامن الدولي» وتحاول تقديم مساعدةٍ ملموسةٍ للأهالي، فإنّها تؤدّي إلى آثارٍ ضارةٍ.

شهد السكّان في فلسطين بعد اتفاقات أوسلو وصول المنظّمات غير الحكومية والمؤسّسات الدولية على نطاقٍ واسع. وقد تعرّضت أشكال التنظيم الذاتي الشعبي التي انبثقت عن الانتفاضات المختلفة للإذابة في ما يُسمّى بالمجتمع المدني، حيث شجّعت جهود المقاومة على أن تصبح رسمية، وعلى أن تتحوّل إلى «مشاريع» بشعاراتٍ وبياناتٍ ونوايا وميزانيات. ومن خلال جعل التمويل مشروطاً بتنفيذ نشاطاتٍ «غير سياسية»، تعرّضت المبادرات الشعبية للتشويه، ممّا أضعف قوّة الاحتجاج الشعبي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك السيطرة المطلقة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على أيّ شكلٍ من أشكال التجمّعات المدنية في الضفّة الغربية والقدس، لا يمكننا أن نستغرب أن تحظى حماس، وهي منظّمةٌ رجعية، بهذا الدعم طالما أنّها تمثّل في الوقت الراهن الفرصة الوحيدة للتحرّر الوطني. هذه الأشكال من التضامن تنطلق بشكلٍ أساسي من الأعلى إلى الأسفل وتشرط لتلقّي المساعدات الالتزام بقواعد وأوقات وطرائق عمل منفصلة عن طبيعة النضالات المحليّة، ناهيك عن الولاءات والرموز وعناصر اللغة والبيروقراطية التي تتطلّبها.





إذا كنت تريد دعماً من الخارج، فعليك أن تجعل قضيتك مقبولة، لا بل جذابة. فعلاقة الاعتماد على الممولين الخارجيين تُخضع القضية للتمادي مع نوع الدعم الذي يمكن أن تتلقاه. فتصاغ القضية بشكل يمكنها من الحصول على أكبر عائِدٍ ممكن، بحيث تضمن دخولها سوق التضامن وتنافسيتها فيه. هذا النوع من التضامن يغيّر روح النضالات ويخضع الهوامش لضوابط المراكز وقبولها لها، سواء أكانت هذه المراكز غربيةً أم روسيةً أم تركيةً أم صينيةً أم من دول الخليج. كان على مقاتلي كتائب الثورة السورية إمّا أن يقصّوا لحاهم للحصول على الدعم الغربي وإمّا أن يتركوها طويلة للحصول على مال قطر والسعودية.

وحتى عندما يأتي «التضامن الدولي» من المنظّمات والتجمّعات التي تترك قدراً كبيراً من الاستقلالية للنضال، من خلال الثقة بالأشخاص المعنيين مباشرةً والموجودين على الأرض، فإنّه غالباً ما يُنتج علاقاتٍ أحاديّة الاتّجاه. وعلى الرغم من أنّ التغييرات في اللغة وتحليل الممارسات التي يقوم بها بعض المنخرطين في منظّمات التضامن الدولي تدلّ على وعي القضايا الشائكة التي تثيرها علاقة الدعم، فهي لا تعالج سوى جزءٍ من المشكلة. يجب أن يحدّد المعنيون في المقام الأول مع الأشخاص والمنظّمات المتضامنة مبادئ توجيهيةً سياسيةً وأخلاقيةً مشتركةً ونهجاً استراتيجياً، وهذا هو السبيل الوحيد لتعويض التفاوتات الهيكلية وعلاقات الهيمنة التي تولّدها ديناميكيات التضامن الدولي. هكذا نخلق الظروف الملائمة للعون المتبادل الحقيقي المستند إلى علاقات المساواة والمعاملة بالمثل بين النضالات أينما كانت.



العون المتبادل

يبدأ العون المتبادل بالاعتراف بحاجتنا إلى أن نكون معاً وأن نعمل معاً. إنها عملية تنطوي على الارتباط بعضنا ببعض وعلى بناء الثقة. كما تنطوي على معرفة كيف نلبي بعضنا بعضاً وقت الحاجة وكيف نقرن الأقوال بالأفعال. لا يقوم العون المتبادل على تنفيذ «عملٍ صالح»، بل ينطوي على مراعاة نضال الآخر بوصفه جزءاً من نضالنا، والعكس صحيح. في عالمٍ تسود فيه المنافسة كطريقة تفاعل بين الأشخاص والمجموعات، حتى بين النضالات، نحن بحاجة لقلب النموذج.

ليس للعون المتبادل مركز، لأنه يعمل في اتجاهاتٍ متعدّدةٍ من دون محو التباينات وعلاقات القوة التي تؤثر فينا. عندما أرسلت صناديق التضامن العمالية الأولى في القرن التاسع عشر الأموال لدعم إضراب في بلدٍ ما، كان يتم التأكيد على كونها قروضاً لا تبرّعات. لم تكن الفكرة توقع فائدةٍ أو حتى سدادٍ فعلي للمبلغ، بل التأكيد على عدم كون التضامن عطفاً أو إحساناً، بل بادرةً تستدعي بالمقابل بوادٍ في أوقاتٍ أخرى أو بأشكالٍ أخرى. من الواضح أنّ إرسال الدعم المالي من «الشمال العالمي» إلى الجنوب أسهل من العكس، ويجب استغلال هذه الإمكانية إلى أقصى حدّ. ولكن هذا الشكل ليس بأيّ حالٍ من الأحوال الشكل الوحيد الذي يمكن أن يتّخذه العون المتبادل. التعاضد يمكن أن يتمّ على مستوياتٍ عدّة.



الشكل المادّي هو أوّل شكلٍ من أشكال العون المتبادل، وهو يذكرنا بمفهوم المينغا. في أبيا يالا (أميركا، كندا وأميركا اللاتينية بحسب تسمية الشعوب الأصلية)، يتجسّد هذا المفهوم في طرائق مختلفة لتقاسم المهامّ والموارد والخيرات اللازمة للأشغال والبنى الجماعية: نقل منزل؛ زراعة حقل؛ تشييد مبنى... تعني المينغا أن يعمل الجيران والناس والتجمّعات في نفس الحي أو المنطقة معاً لتأدية مهمة ما وأن يتشاركوا في الآن عينه الفرحة والتواؤم واللقاءات واختبار القدرة الجماعية. لقد أظهرت لنا الانتفاضات وعواقبها الحاجة إلى الدعم المادي، من الأدوية إلى البذور، بحيث يشمل سلسلةً طويلةً من البشر والأماكن. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجةٍ إلى حلفاء قادرين على فتح الدروب وعبور الحدود. وتجارب قوافل التضامن نحو التجمّعات التعااضدية في اليونان بعد عام ٢٠٠٨ أو نحو مبادرات المقاومة الشعبية في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢ ممارساتٌ يمكن تعميمها وتطوير أساليبها ومشاركتها على نطاق أوسع. ثمّة هامش تقدّم معتبر في هذا المجال.

و لكنّ المال ضروريٌّ حتّى لتحقيق تلك المبادرات. كيف لنا أن نتصوّر تعاضداً مالياً فعّالاً؟ أو بعبارةٍ أخرى: هل يمكن تمويل ثورةٍ أو مقاومةٍ شعبيةٍ من دون مساعدة الأقوياء؟ في الآونة الأخيرة أو منذ زمنٍ بعيد، ساعد العديد من المغتربين والمغتربات، سواء أكانوا أكراداً أم فلسطينيين أم بورميّين، المناضلين والمناضلات في بلدانهم الأصلية على الصمود. هذا أحد أشكال التمويل من قِبَل الشعوب ومن أجلها. ولتأخذ مثلاً حديثاً واحداً فقط، فقد أشاعت المقاومة البورمية «التمويل الجماعي الثوري»، حيث جمعت مئات ملايين الدولارات لتقديم تمويلٍ مباشرٍ لجماعات المقاومة المسلّحة على أرض المعركة ضدّ ورغم القيود التي يفرضها





الجيش الوطني. سواء عن طريق تكثيف المساهمات الفردية الصغيرة أو عن طريق إنشاء صناديق مشتركة جماعية وعابرة للحدود، يمكننا الحدّ من اعتمادنا على إرادة الرعاة والحكومات والمنظمات غير الحكومية في المراكز.

بعيداً عن المسألة المادية المباشرة، يمكن أن يمارس العون المتبادل عبر نقل أصوات الأفراد والجماعات المناضلة من واقع الميدان الثوري. ومن ثمّ، تتمثّل مهمّة شبكة تضامنية عابرة للحدود في مساعدة هذه الأصوات على اختراق الأسوار الإعلامية ومحاولات تشويش القنوات الرجعية. ينبغي ألاّ تشعر أيّ ثورة مرّةً أخرى باليتم أو الخيانة بسبب لامبالاة العالم. وهذا يفترض بدايةً التمكن من التواصل مع الناس على الأرض في اللحظات الحاسمة، لاستخراج معلومات الميدان وترجمتها من أجل سياقات أخرى. بعد ذلك، يجب أن نكون قادرين على تنسيق إجراءات الدعم وإنشاء قنوات اتّصالٍ على المدى الطويل كي نتّمكن من مشاركة تصوراتنا وتحليلاتنا للوضع.

ولا ننسى أهميّة بناء تاريخٍ مشتركٍ منسوجٍ من خبراتنا المتراكمة كلّها. وهذا يعني وضع السرديات والتحليلات المنبثقة من النضالات والتجارب الثورية السابقة قيد التداول. ثمة مهاراتٌ وتقنيات نستطيع مشاركتها وتعميمها، من قبيل تنظيم حملةٍ مناهضةٍ للفاشية أو كتابة دستورٍ نسويٍّ أو تطوير تقنياتٍ زراعيةٍ بيئيةٍ أو هزيمة جيش من المتصيدين على الإنترنت أو الدفاع عن أنفسنا ضدّ الشرطة أو إنشاء شبكات تمويلٍ عابرة للحدود أو تنظيم الاستجابة للاحتجاجات اليومية في منطقةٍ محرّرة. تسعى القوى المحافظة والمناهضة للثورة جاهدةً لتصوير



انتفاضاتنا على أنّها فوضى إجرامية ورفاقنا على أنّهم إرهابيون ومكتسباتنا على أنّها إخفاقات. معركة السرديات والصور معركةً مركزيّةً أكثر ممّا كانت عليه في أيّ وقتٍ مضى، سواءً في ما يتعلق بأنّية النضال أو بتغذية ذاكرةٍ للمستقبل، كما تقول رفيقاتنا من تشيلي.

أخيراً، يتجسّد العون المتبادل في الفعل. فهو يعني إغلاق مصنع أسلحةٍ هنا للتخفيف من حدّة القصف هناك أو مضايقة شركةٍ عالمية هنا لتقويض مشاريعها الاستخراجية هناك. ويعني أيضاً التأثير في ما نسمّيه «الرأي العام» أيّ التدخّل في مختلف أماكن الحياة والعمل والدراسة والتدريب والترفيه من أجل تقديم دعم معنوي للمناضلين وللمناضلات في أماكن بعيدة وتعزيز شرعية قضاياهم. العون المتبادل هو القوّة المحرّكة للأمية. وعبر الانفتاح على الساحة الدولية، تستطيع النضالات المحليّة تطوير قدرات فعلها ونشاطها بشكلٍ عابر للحدود ضدّ شبكات السلطة والمال، تلك الشبكات التي لا تعرف الحدود. لن يصعب علينا إيجاد الخصوم المشتركين والأهداف المناسبة.

بسط المينغا على صعيد العالم

سيقال لنا: «هنالك بالفعل أمورٌ كثيرةٌ يجب أن نناضل من أجلها أو ضدّها على الصعيد المحليّ... فلماذا نحمل أنفسنا عبء النضالات على الصعيد الدوليّ؟ أليست هذه طريقةً جديدةً في الاستسلام للتشتت والإنهاك؟».

صحيح أنّ الأولوية والإلحاح يبدوان لنا دائماً أكثر بدهاءةً عندما نتفحص الأوضاع المحليّة. بل قد يبدو زعم تغيير المعطيات في أماكن أخرى ضرباً من الوهم عندما تصعب علينا هذه المهمّة حيث نحن. أحياناً، تبدو الأمميّة أشبه بحلمٍ رومانسي جميلٍ لكنّه ساذجٌ في جوهره، كأنّه من مخلفات الماضي، صندوقٌ مغبرٌ مليءٌ بالذكريات والبطاقات البريدية: فيتنام وكوبا والجزائر وإسبانيا وغيرها.

لكن بناء الأمميّة لم يكن يوماً ضرباً من ضروب الترف، بل استراتيجيةً بقاء. تكاد تكون الحركات التي جعلت الأمميّة ركيزةً لنضالها (كالحركات الزاباتيستية والكردية والفلسطينية) الحركات الثورية الوحيدة التي صمدت حتّى يومنا هذا رغم الهجمات المتواصلة من كلّ حدبٍ وصوب. بالنسبة لهذه الحركات، كانت الأمميّة في آنٍ معاً وسيلةً للتعويض عن عدم تكافؤ القوى بين الحركات المناضلة والقوّات العسكرية المناهضة لها ولتنقل ميدان النزاع إلى مستوى دبلوماسي عن طريق إنشاء شبكات دعمٍ وغطط في جميع أنحاء العالم. لقد تحقّقت الانتصارات التاريخية ضدّ الاستعمار في أيرلندا وفيتنام والجزائر في زمانها على يد الثوّار على أرضهم، ولكن أيضاً عبر كسب القلوب في مراكز الدول الاستعمارية، حتّى طالبت شعوب هذه الدول نفسها بإنهاء الحرب والاحتلال. وبالفعل، التحركات من «بطن الوحش» ضروريّة لتوسيع الجبهة وتغيير أماكن المواجهة، وتالياً لدعم المناضلين والمناضلات الموجودين على الأرض. ولكننا بحاجة إلى الاستماع إليهم وتفهم مطالبهم بدلاً من أن نضع أنفسنا في المركز ونمنح الأسبقية لمواقفنا السياسية الخاصّة ونطبّق أطرنا التحليلية على أوضاع الميدان وتعقيده.



على الرغم من استنادنا إلى سوابق تاريخية، إلا أننا لا نشعر بالحنين إلى «عصرٍ ذهبيٍّ» للأمم. ففي القرن العشرين، انحازت الحركات الأُمميةً انحيازاً كبيراً إلى مصالح الدول والقوى العظمى، وانقسمت نتيجةً لذلك. فبدلاً من مكافحة النزعة القومية، عززتها في بعض الأحيان. وفي حين أنّ ارتباط المرء بأرضه وثقافته، بوصفهما ميداناً للنضال، يحتلّ مكانةً مستحقّةً في نظرنا، على غرار الصمود الفلسطيني، إلاّ أنّه علينا الانتباه دائماً من استغلال أجهزة الدولة لهذا النضال المشروع لتكريس مصالح الطبقات الحاكمة تحت مسمّى الوطنية. بالنسبة إلينا، تبدأ الأُممية اليوم من علاقتنا مع الأرض التي نعيش فيها، أي في مياديننا اليومية. والأماكن البديهيّة والخصبة هي في نظرنا الأماكن التي تتسم بالتنوع والاختلاط وعدم التجانس بين السكّان، والعبارة للقوميات بالمعنى الحقيقي للكلمة. وهي تشمل كبرى مدن العالم أو عواصم الدول كالمناطق الحدودية أو مناطق الإنتاج الزراعي الكبرى التي تعتمد على استثمار واستغلال العمالة المهاجرة. ولكن إنشاء روابط متعدّدة بين الأطراف والهوامش الثائرة، بين «زوايا» عالمنا المختلفة، هو الذي سيقبّل أيضاً من جاذبية مراكز القوى الإقليمية والعالمية.

جغرافيتنا متداخلة أكثر من أي وقتٍ مضى ويتخلّلها منطلق إنتاج اقتصادي عابر للحدود الوطنية. لذلك، تكمن قوّة أيّ اقتراحٍ سياسيٍّ محليٍّ اليوم في قدرته على رؤية نفسه كجزءٍ من شبكةٍ عالميةٍ من الانتفاضات وحركات المقاومة والنضال. ومن دون تلك الرؤية، فإنّه يواجه خطر اختزاله لطح ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي «بديل»، متجاهلاً ما يربطه أو يملكه أو يشرطه ببقية العالم. وعلى العكس من ذلك، تتعرّض الأُممية إذا لم تتجذّر محلياً لخطر أن تكون مجردة





أغنية جميلة يدفعها الحنين إلى الماضي أو ملتقى لطيفٍ لنخبةٍ من الناشطين والناشطات «المعولمين». فالتحدّي الذي يفرض نفسه علينا يتمثّل في توسيع نطاق المينغا على المستوى العالمي، بين القوى الشعبية في مناطق الصراع المختلفة، متجاوزين العقبات والصعوبات. فهذا ما نعنيه بالأممية من الأسفل.

عندما ننظر إلى الحالات الثورية في بلدانٍ أخرى، نشعر بما يشبه النسيم العليل الذي يعيد لنا القوّة والشجاعة عندما يصبح «موطننا» قائماً وخالقاً. ففي مكانٍ ما على هذه الأرض، سيظلّ هنالك دائماً أناسٌ ينظّمون أنفسهم ولا يستسلمون للأمر الواقع. لئن كانت الشعوب قد ردّدت منذ عام ٢٠١١ صدى شعاراتها وتناغمت أغانيها وتكتّفت التداولات بين أراضيها، فلا يوجد حتّى الآن ما يؤذّن بفناء وصلٍ و ترابطٍ ثوريٍّ عابرٍ للقوميات، وقادرٍ على كسر عزلة الثورات وحركات المقاومة من دون تشتيت مطالبها وتطلّعاتها. يجب أن نشرع على الفور في بناء هذا الفضاء إذا أردنا أن نتمكّن يوماً ما من التداخل في اللحظات الحرجة لمساندة بعضنا بعضاً وليكون لنا تأثيرٌ حاسمٌ في مجرى الأمور.

الواقعية السياسية إلى مزيلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

لن يكون من السهل إيجاد خطوطٍ دفاعٍ وهجومٍ مشتركةٍ على المدى الطويل، حتّى إن كنّا نتشارك الرغبات والآمال والأعداء. ثمة صعوباتٌ عديدة، فنحن لا نتحدّث اللغات عينها ونعيش أحياناً في أماكن شديدة التباعد ولا نعرف بعضنا بعضاً ونحتاج وقتاً لفهم ظروف بعضنا بعضاً والتمكّن من اتّخاذ موقف. تُضاف إلى





هذه الصعوبات العملية تحليلات ومواقف من يسعون جاهدين لجعل نضالاتنا تتعارض بدافع «البراغماتية» أو تصديقاً لخدع واختراعات الثورة المضادة. ومنهم هؤلاء الذين تمرّسوا بالمقاربات الجيوسياسية المتعالية والذين ما زالو يعيشون في عالم لم يفارقه منطق الحرب الباردة، ناسيين سقوط الاشتراكية ككتلة وكواقع. في هذه المقاربات، يتلخّص العالم في التحليل النهائي بصراع بين كتل تكون فيه الدول وتحالفاتها العوامل الوحيدة القادرة على تغيير الأمور. ومن خلال هذا المنظور، يُحكّم بالفشل على كلّ ما يتجاوز عوالم السياسة الواقعية، وبالتالي كل ما يُحتمل أن يكون ثورياً.

وقد دفع هذا النوع من التفكير الثنائي قسماً من «اليسار المناهض للإمبريالية» إلى دعم النظام الإيراني والروسي والسوري ضمناً أو صراحةً باعتبار هذه الأنظمة «حصوناً» ضدّ الإمبريالية - الصهيونية - الاستعمارية - الغربية - الرأسمالية. ولذلك، احتُسبت الثورتان السورية والإيرانية بالضرورة على المحور «الليبرالي» أو «الموالي للغرب» وبالتالي عدّت تلك الثورات «زائفة» و«متلاعب بها». وأحياناً، يشار ببساطة إلى هاتين الثورتين بوصفهما مؤامرتان دبّرتهما دولٌ أجنبية، غريبة بطبيعة الحال، للمساس بـ«السيادة الوطنية» للأنظمة القائمة. في هذه السرديات، تختفي الشعوب وأشكال تنظيمها وأفعالها المستقلة وأصواتها المتعدّدة وصراعاتها الداخلية وحتى الصراعات الطبقيّة، مثلما تختفي المجازر التي ترتكبها هذه الأنظمة وحلفاؤها ضدّ الشعوب خلف مفاهيم مجردة رخيصة.



هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» بعيدون أحياناً عن واقع الحراك الميداني لدرجة أنهم سرعان ما يلصقون عليه خطاباتهم وتحليلاتهم الجاهزة مسبقاً والمنفصلة عن الواقع. فعندما تحاول الحركات الشعبية تولي زمام الأمور في الانتفاضات والثورات، يُحرم المعنيون بالدرجة الأولى من قدرتهم على التحدّث والتفكير والتصرّف. ففي نظر هؤلاء «الرفاق»، المقاومة الشعبية في أوكرانيا والنسويات في إيران والثوار في سوريا إمّا «عملاء للإمبريالية» وإمّا عاجزون عن فهم أوضاعهم. ينطلق هؤلاء المنظرّون من «المسافة النقدية» التي تفصلهم عن الناس ويزعمون بأنهم يعرفون أكثر من الموجودين على الأرض ما الذي يجب فعله. وعندما يطرح الثائرون والثائرات تحليلاتٍ ومطالب لا تتناسب مع «العقيدة» الخاصّة بهم، يصبح المقاومون «نازيين» في أوكرانيا والثوار «داعشيين» في سوريا والنسويات «خائنات» في إيران. وبهذا الشكل يصبح بعض «الرفاق المناهضين للإمبريالية» وكلاء للأنظمة القاتلة التي يدعمونها ويدافعون عنها.

ينظر هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» إلى البلدان الغربية بوصفها القوى الإمبريالية الوحيدة وإلى الولايات المتّحدة بوصفها مصدر الشرور كلّها، وهو تحيّرٌ إيديولوجي يميّز هذه المواقف «المتخندقة»، ويقودها إلى التقليل من شأن جرائم النظام السوري أو الروسي أو الصيني أو الإيراني. وفق هذا المنطق، من الأنسب الإبقاء على هذه الأنظمة، بل حتّى زيادة قوّتها، لتحقيق التوازن في المنظومة العالمية وهزيمة الهيمنة الغربية. وهذا يقودهم إلى النظر إلى قوى إمبريالية كالصين وروسيا بوصفهم حلفاء نظريين. في رأيهم، هذان النظامان اللذان يدعمان قضية فلسطين خطاياهما أهون الشرور في مقابل نفاق الدول الغربية التي تصطف



مع الاحتلال الإسرائيلي. ولكن «أنسب» أو «أهون الشرور» لمن؟ كم يصعب على المرء أن يختار ما بين الإبادة الجماعية أو الاحتلال المفضّل لديه. لماذا يجب أن نتسامح مع الإبادة الجماعية للأويغور في الصين من أجل وضع حدّ للإبادة الجماعية في غزّة؟ لماذا يجب أن ندين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من ناحية ونغضّ الطرف عن الحرب في الشيشان أو الغزو الروسي لجورجيا أو أوكرانيا من ناحيةٍ أخرى؟ ويمكننا عكس السؤال أيضاً.

في عام ٢٠١٩، أوضح الثوّار والثائرات في العراق، ولديهم خبرة في التعامل مع الإمبريالية، في مظاهراتٍ حاشدةٍ أنّهم لا يريدون «لا الولايات المتّحدة ولا إيران» في بلادهم. يمكننا دائماً تطوير تصنيفاتٍ دقيقةٍ وتسمياتٍ نظريةٍ تتفاوت في تعقيدها لوصف مختلف أنماط الإمبريالية الموجودة اليوم. لكن يجب الإقرار بأنّ الإمبريالية «الفرعية» تثير الخراب والدم هي أيضاً.

تكمن مشكلة هذه المواقف في أنّها لا تؤدي إلّا إلى خلق حواجز وانقساماتٍ بين النضالات والقضايا الشعبية. وهذا يمنع عملياً التحالفات بين الهوامش، على الرغم من أنّ هذه التحالفات ضروريةٌ وقيّمةٌ للغاية. فبدلاً من إيجاد ما يمكن أن يوحدنا في جبهةٍ مشتركة، يخبرنا هؤلاء «البراغماتيون» أنّ الفعالية تتطلّب منّا النظر إلى أعداء أعدائنا بوصفهم أصدقاء لنا. والتضامن بالنسبة إليهم لا يستند إلى ما يحدث على الأرض بقدر ما يستند إلى مواقف الولايات المتّحدة. فإذا كانت الولايات المتّحدة تدعم بكلّ انتهازيةٍ قضيةً ما، مثل التمرد في هونغ



كونغ، فإن تلك الانتفاضة لا تستحق دعمنا بغض النظر عن إرادة الصين بسط سيطرتها الاستبدادية هناك.

بدلاً من هذا النهج الذي يذكّرنا بكيسنجر أكثر ممّا يذكّرنا بتشي جيفارا (وهو نهجٌ مؤسّفٌ أخلاقياً وغير مثمرٍ استراتيجياً)، نحن بحاجة إلى حنانٍ ثوريٍّ قادرٍ قبل كلّ شيءٍ على الإصغاء من أجل محاولة الفهم. ثمّ أننا بحاجةٍ إلى تمحيص تناقضات الواقع للوقوف إلى جانب المناضلين والمناضلات. نحن نفضّل الرهان على من يريد تغيير قواعد اللعبة وتكوين وقائع جديدة بدلاً من الرهان على من يريد الفوز في اللعبة كما هي.

خلاقاً لما يسعى أنصار اليسار الاستبدادي إلى دفعنا للإيمان به، وهو تيارٌ تمدّ له النزعة الرجعية الراهنة طوق نجاة، فإنّ الربط بين المعارك بدلاً من المعارضة بينها يزيد من قوّتنا ولا يضعفنا. هذا هو بالضبط ما نجحت الحركات النسوية جنوبيّ ألبا يالا في تحقيقه في السنوات الأخيرة عبر مراعاة تنوع العنف الموجّه ضدّ المنشقّين الجنسيين والمنحدرين من أصولٍ أفريقيةٍ والنساء والسكّان الأصليين والمهاجرين والأطفال والمستّئين، سواء في العمل أو في الشارع أو في المنزل أو على يد عناصر الشرطة. وبإدراج هؤلاء الأشخاص ونضالاتهم في الإضرابات العامّة النسوية بدلاً من النظر إليهم كأضداد، نجحت النسوية في أميركا اللاتينية في نسج حركةٍ شعبيةٍ ضخمة. حركةٍ موحّدةٍ لكنّها ليست وحيدة الشكل. ضخمة لكنّها جذرية.



أولئك الذين لا يملكون صبراً كبيراً أو ليس لديهم أفق خاص بهم، يفضلون اللجوء إلى ظل الأقوياء بدلاً من مشاركة مصير أولئك الذين يخاطرون بالهزيمة. علينا أن نكافح ضعفنا، وبخاصة اعتقادنا أننا لا نستطيع فعل شيءٍ من دون المشاركة في الأعياب الأقوياء. صحيح أننا نشعر بأن عددنا غير كافٍ وبأننا نفتقر بشدة للموارد. لكن الاعتراف بهذا الأمر واستخدامه بمثابة نقطة انطلاقٍ لبناء قوتنا هو بالتأكيد أكثر «واقعيةً» من سلوك الدروب المختصرة والتشبّث بثاني أفضل خيار، وبالتالي إعادة إنتاج شروط عجزنا.

وحدها الشعوب تنقذ الشعوب، علينا أن نمنح مضموناً لهذا الشعار عبر البدء ببناء قوةٍ في أركان الكوكب الأربعة، قادرة على مواجهة الوحوش الباردة التي تلتهم حاضراً ومستقبلاً. سيتطلب بناء قوة ثابتة ودائمة للتحرك والعون المتبادل وقتاً وموارد وعلينا أن نستعدّ لذلك بصبر، ولكننا نعتقد أنّ هذا هو السبيل الوحيد أمامنا. على المدى البعيد، لا يمكن تحقيق نصرٍ حقيقيٍّ في مكانٍ واحدٍ من العالم. لقد رسخت الإمبراطورية نفسها في أرجاء العالم كله ولا يمكننا أن نتخيّل المشاركة يوماً ما في إسقاطها إلا بمواجهتها على نحوٍ متزامنٍ في كلِّ مكان.



سقوط الإمبراطورية

ماذا يمثل الغرب؟ / إشكالية التدخّل العسكري / الإمبراطورية ستبقى بعد زوال الغرب / يجب على كلّ جيلٍ مواجهة مهمّته، وذلك ضمن ضابيّةٍ نسبيةٍ: التصديّ لهذه المهمة أو خيانتها / إيقاف هذا العالم

في كلّ مكانٍ على هذا الكوكب وعلى الرغم من الجدران والأسوار ومحاولات المحو وحيل الاندماج، تناضل الشعوب من أجل استعادة أراضيها ومواردها وثقافتها وميراثها؛ كلّ ما سلبته منها قرون من النهب الاستعماري والمزاعم الإمبريالية. هذا هو حال المقاومة الفلسطينية التي تصمد منذ أكثر من سبعين عامًا في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي والإمبريالية الغربية، أو الحركة الكردية التي تناضل منذ أكثر من قرن ضدّ أربع دول قومية تحرمها من الحكم الذاتي. وفي أيبا يالا، لم تتوقف ثورات الشعوب الأصليّة وتلك المنحدرة من أصولٍ أفريقية



منذ عام ١٤٢٩، ولاتزال تلهم كلّ النضالات في القارة. من مجزرة ووند ني في حقّ السكّان الأصليين في الولايات المتّحدة إلى مواجهات أوكا في كندا، ومن احتجاجات ستاندينغ روك إلى الانتفاضة من أجل جورج فلويد، تحارب الشعوب نظام الهيمنة القائم على تفوّق البيض واستغلال الجسد والأرض. أوروبا أيضاً تشتعل بانتظام بانتفاضات شعبية ضدّ الجرائم البوليسية العنصرية، بينما تواصل كناكي نضالها التحرّري من الاستعمار الفرنسي، وفي غرب أفريقيا يستمر تفكيك منظومة «أفريقيا الفرنسية».

لكن مياه السياسات الدولية مضطربةٌ ومليئةٌ بالتيارات ويصعب على المتمرّدين والمتمردات الإبحار فيها بسلاسة. فحتّى الآن، أحكمت المراكز قبضتها على الأفق، وحصرت كلّ نضال وكلّ انتفاضة في سياقها الخاص. ليس بوسع حاكمي المراكز أن يتخيّلوا للحظةٍ ما أن يريد أيّ كان شيئاً غير أن يكون في مكانهم. فهم يُعدّون العالم الذي يحكمونه أفضل العوالم الممكنة. أمّا الآخرون، فجلّ ما يستطيعون فعله هو الركن للحاق بهذا العالم، فيسقطون وينهضون من جديد، ويأملون أن ينجحوا يوماً ما بإيجاد مكاناً فيه. «العالم الأوّل» هو عالم المنتصرين، عالم المهيمنين والمهيمنات على ما يُدعى خطأً بالعوالم. ألم يعدّ أماننا إذّاً إلّا أن نرضخ لها، فننفر من أيّ طموح «عالميّ» للتغيير؟ عندما تندلع الثورات في موجة عالمية كالتّي شهدناها في عام ٢٠١١ أو ٢٠١٩، فهي تخلق عالمها المشترك الخاص والذي ينبعث من تحت الأنقاض والتصدّعات وهوامش العالم القديم. هذا هو العالم المشترك الذي يعود لنا أن نطلق عليه اسماً، مثلما يظهر



لنا في تعاقب الثورات في كل بقعة من الكرة الأرضية، متجاوزين خصوصيات كل سياقٍ على حدة.

ماذا يمثّل الغرب؟

عندما زعم الغرب بغرور مذهل قدرته على تعيين أفقٍ عالمي للبشرية أجمع، سمح وبرّر لنفسه القضاء على عشرات ملايين الحيات، وارتكب المجازر والإبادات الجماعية والمعرفية والبيئية واستعباد ملايين البشر وتهجيرهم. نادراً ما شهدنا احتيالياً فكرياً بهذا القدر من الشناعة والفعالية. لقد ولدت الأسطورة التأسيسية لـ«الذات الحرّة» التي صاغها وروّج لها «التنوير» في سياق كفاحٍ ثوري ضدّ الاستبداد. ثمّ تحوّلت هذه الفكرة، وكأنّ شيئاً لم يكن، إلى ذريعةٍ لمواصلة مشروع سلبٍ وهيمنةٍ لا حدود لهما على يد نظام اقتصادي جديد حلّ محلّ التعاليم الإلهية. ثمّة مؤشّر مهمّ لماهية هذا العالم الجديد: العام الذي أُطلق فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسط ضجّة وتصفيق كبير هو العام نفسه الذي شهد نكبة فلسطين.

الكونية الليبرالية هي المنافس اللاسياسي للأمميّة. فهذه الكونية الفارغة تبشّر بأنّ حقوق الإنسان غير قابلةٍ للتصرّف والمساومة، ولكنها تنكر تنكرها على أغلبية البشر. تعلّمنا أنّ الدول جزءٌ من «مجتمعٍ دولي» تُنسق فيها العلاقات الطيبة بين الأمم، في حين أنّنا نعلم جميعاً أنّ المجتمع الدولي ليس أكثر من ملعبٍ ثواريّ فيه التراتيبات وتُخفى فيه التبعيات. فيصّ من الكلمات والخطابات، وتظاهر



بإبمات وبيإصار قرارات لإخفاء أن قانون الأقوى هو الذي لا يزال يحكم عالم البشر اليوم في مسرح «الأمم المتحدة».

المجتمع الدولي نادٍ خاص، اتفق فيه المهيمنون في ما بينهم على المعايير الواجب توافرها في الأعضاء كي يكونوا أعضاء كاملين فيه، وكي يبرزوا هيمنتهم الدائمة على من لا يستوفون هذه المعايير. ولا يكون أولئك الذين لا يستوفون المعايير «مستبعدين»، بل أعضاء جزئيين. الجميع متساوون، لكن بعضهم أكثر من بعضهم الآخر. هذا هو الحال مع سكان هذه الأمم المختلفة: بعضهم بشر وبعضهم دروع بشرية وبعضهم حيوانات بشرية وبعضهم أضرار جانبية. لقد غزت الولايات المتحدة أفغانستان والعراق وقصفت مناطق كثيرة في الشرق الأوسط لحماية الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان، وتجاوز الثمن مليون قتيل. وحتى أثناء كتابة هذه السطور، يرتكب الاحتلال الإسرائيلي عمداً إبادةً جماعيةً في فلسطين بمباركة الغرب ويرفع جنود الاحتلال في ميدان المعركة أحياناً علم مجتمع الميم للقول «هذا من أجل الحب».

لكن ارتداء الإمبراطورية لبوس حقوق الإنسان لتنصيب نفسها قاضياً عالمياً للسلام لم يمنع أن تكون هذه الحقوق فضاءً للمقاومة وأساساً للنضالات الشعبية في جميع أنحاء العالم. هناك إذاً استخدامٌ متناقضٌ للقانون الدولي، ليس من طرف المراكز فحسب، لكن أيضاً من طرف الهوامش. فالشعوب الأصلية أو المستعمرة تلجأ بانتظامٍ للحقّ الوحيد المعترف به لها دولياً، وهو «الحقّ في تقرير المصير»، كوسيلة ضغطٍ في نزاعها مع حكوماتها الوطنية أو قوات الاحتلال. تُستخدَم بانتظامٍ





حقوق الإنسان بوزنها الرمزي كمرجعيةٍ للنضالات المحليّة للتدديد بإرهاب الدولة والقمع الذي تمارسها أنظمةٌ عديدة. ولكنّ منظومة القانون الدولي لا توفر حمايةً تُذكر إذا لم تُلبّ مصالح القوى المهيمنة. فهي تفضّل دائماً غَضّ الطرف إذا لم يكن الأمر يستحقّ العناء. هذا ما حدث بخصوص الخطوط الحمراء التي وضعها «العالم الحرّ» بشأن استعمال النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضدّ شعبه. يبدو أنّ أهالي الغوطة لم يكن لهم وزناً كافياً في المعادلة.

إشكالية التدخل العسكري

نقذ حلف الناتو «تدخلًا إنسانيًا» في ليبيا أثناء انتفاضة ٢٠١١، وكان هذا التدخل العسكري حدثاً بارزاً في موجة ثورات ٢٠١١ وتحول الصراع في ليبيا. فإلغاء نظامٍ محليّ بتدخل زعماء النظام العالمي يقطع العملية الثورية ويخلق تبعاتٍ جديدة. الأرجح أنّ هذا التدخل الأنجلو - فرنسي جنّبنا سيناريو دمويًا كما كان الحال في سوريا، إلّا أنّه سمح أيضًا بتنصيب شبه حكوماتٍ لا علاقة لها بالواقع وليست وليدة الفضاضات الثورية، مُنحت الحقّ في توقيع اتفاقياتٍ نيابةً عن شعبٍ لم يطلب شيئاً من هذا القبيل. هكذا ضاعت الثورة الليبية في صراعاتٍ داخليةٍ على السلطة بين فصائل لا يبدو أنّ أيّاً منها قادرٌ على تجسيد الإرادة الشعبية. لكنّ «الأساسيات» حُميت، إذ يدفع الاتحاد الأوروبي رواتب خفر السواحل في ليبيا ليقطعوا الطريق على المهاجرين والمهاجرات. من سوريا إلى أوكرانيا، تمثّل ردّ الفعل العفوي لدى بعض الثوّار وأنصارهم بالأسف لعدم تدخل «المجتمع



الدولي». ولكن في غالبية الأحيان عندما يحدث التدخل العسكري بالفعل، يكون وسيلةً أخرى لإخماد «الخطر» الثوري أو تحييده.

وفي السودان، عبّرت لجان المقاومة عن انعدام الثقة، بموضعه، تجاه أي تدخلٍ خارجي في العملية الثورية، لكن هذا لم يمنع عودة تسلط العسكر والمليشيات على الوضع الميداني. في السودان وجد التدخل الخارجي مساراً آخر لدى الفصائل المتصارعة المنتمة للنظام السابق. فبعض الفصائل تدعمه الإمارات العربية المتحدة وبعضها الآخر تدعمه مصر، ما أغرق الثورة الشعبية في حربٍ بين العسكر وأدى إلى نزوح جماعيٍّ للأهالي ومجاعةٍ مروّعة. اكتسبت الثورة السودانية عدداً من الأعداء المصمّمين داخل حدود البلد وخارجها على «حرق البلاد» بدلاً من السماح للثورة بالنجاح.

لم تهب أيّ قوّة على الإطلاق لنجدة الشعوب النائرة التي وقعت فريسةً لموجات قمعٍ مريعة. قبل بضع سنواتٍ وفي أمسيةٍ لدعم الثورة السورية عُقدت في فرنسا، سأل أحد الحاضرين: «ماذا بوسعنا أن نفعل لمساعدتكم؟»، فأجابه ناشطٌ نجا من حصار حمص: «أرسلوا لنا قذائف مضادّة للدبابات!». وبما أنّ الجمهور لم يكن في وضعٍ يسمح له بالاستجابة لمثل هذا الطلب، فقد بدا أن الطلب يُخضع أيّ حركة تضامن مع الثوّار في سوريا لإرادة الدول الكبرى. ألم تكن هنالك وسيلةً أخرى لمساعدة الثورة في سوريا غير مطالبة الحكومات الغربية بتدخلٍ عسكري ضدّ النظام أو إرسال أسلحةٍ ثقيلةٍ للثوّار؟

المسألة ليست مسألة مبادئ بالنسبة لنا، حتى لو بدا للكثير من الناشطين والناشطات في المراكز أنه من غير الممكن التظاهر في بلادهم للمطالبة بتدخل الناتو عسكرياً في بلدٍ آخر. الحصول على السلاح في العديد من الحالات ضرورةً حيويةً للثوار، وهو أمر لا يمكن — حتى لمن هم أكثرنا سلميةً — إلا أن يعترف به. طلب الرفاق المنخرطين في النضال المسلح على الجبهات الأوكرانية أو الليبية أو الفلسطينية تدخل عسكري أو تكتيكي، تنجزه قوى ثالثة لمواجهة القمع الشرس الذي يُمارَس ضدّهم، هو طلب كامل الشرعية. بالمقابل هنالك نقاشٌ واسعٌ يجب أن يدور داخل وبين الحركات الثورية حول مسألة التدخل العسكري والأشكال التي يمكن أن يتخذها وتأثيره على ما تؤول إليه الأحداث: من مناطق حظر الطيران إلى إرسال قوّات إلى أرض المعركة، ومن فتح جبهاتٍ جديدةٍ إلى المساعدة التقنية وإرسال المعدّات العسكرية. لا بد لنا من إجراء تقييمٍ جادٍ لتوازن القوى على الأرض، كما يجب ألا نستسلم لنوعٍ من الطهرانية الهامدة لتجنّب وقوعنا في تناقضت معينة. أن يبدو لنا اصطفاً خلف القدرات العسكرية الخاصة ببعض الدول أو ببعض الفصائل المسلّحة الوسيلة العملية الوحيدة للمشاركة في الصراع، فهذا دليلٌ، في المقام الأول، على استسلامنا؛ دليلٌ على تخلينا أكثر فأكثر عن إمكانية الثورة ذاتها.

الإمبراطورية ستبقى بعد زوال الغرب

العالم الذي نعيش فيه مليءٌ بالتباينات، أشبه بقطع أحجية: أشكالها متميزة بالضرورة ولكنها تتوافق عندما وحيثما يكون ذلك مناسباً لتشكيل صورٍ ومعانٍ مشتركةٍ للحاضر والمستقبل. ولا تتعلّق هذه التباينات بالمسافة فحسب وهي لا تنتج عن «التخلف» بمعنى وجوب التغلّب عليها عبر «التقدّم» و«التطور». ولكن في عصر المعتقدات الأحادية، تُنكر هذه التباينات أو تُمحي أو تُسحق أو تنصهر لتتناسب مع نظامٍ عالميٍ موحّدٍ لإدارة الموارد والتبادلات والهويات. فنحن نعيش في ظلّ إمبراطوريةٍ يُعاد رسمها وتوسيعها باستمرار، وقد تشكّلت على مرّ السنين من خلال تقاطعٍ ماهرٍ لأنظمةٍ هيمنة متميزة ولكنها متكاملة. ولا تعدو التغييرات في التحالفات وموازين القوى والعواصم أن تكون مجرد إعادة ترتيبٍ سطحية. في الماضي كان هناك إمبراطوريات قبل عصر الرأسمالية والدولة القومية ولم تكن غريبة فقط بل صينية أو إسلامية، لكن توسّع الرأسمالية كرس سلطة منظومة واحدة نجت من النهاية الرسمية للإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وأصبحت «علمانية» ونجحت في نشر الاعتقاد بأنّها لا بديل ممكن خارجها.

الإمبراطورية ليست مجرد اسمٍ للنظام العالمي الذي نعيش فيه، بمؤسّساته الدولية وأسواقه العالمية ولغته الموحّدة وإطاره الأيديولوجي الذي لا يُستثنى منه أيّ جزءٍ من العالم. إنّها أيضاً هذه الطريقة الخاصة في النظر إلى العالم بوصفه رقعة لعبٍ واسعة، تتنافس فيها مختلف القوى المتحالفة أو المتنافسة على الثروات ومناطق النفوذ. تتفاوض على التقسيم الأكثر ربحية للعمل وعلى



«قواعد الاشتباك» التي تسمح لكُلِّ منها بالاحتفاظ بمكانه في لعبة المجازر التي تنخرط فيها. تتجاوز الإمبراطورية النظام الرأسمالي وتشير إلى مجمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وإلى القواعد والأعراف التي تدير انتهاكات المراكز واقتراسها بقية العالم. من مكسيكو إلى دبي ومن طوكيو إلى كيب تاون ومن بيجين إلى فرانكفورت، يتحدث الناس في مراكز السلطة ويأكلون ويلبسون ويتفقون ويخدع بعضهم بعضاً بالطريقة عينها. تجد الإمبراطورية على الدوام تمثيلاً محلياً فهي تتكيف مع كافة الثقافات والأديان وأساليب ممارسة السلطة. إنها لا تهتم بنوايا المتحدثين باسمها وثقافتهم وسلوكهم طالما أنهم في النهاية يواصلون أداء دورهم في اللعبة.

إنَّ تعزيز منطق التكتُّل في الآونة الأخيرة ليس صراعاً بين إمبرياليات مختلفة الطبيعة بقدر ما هو صراع على الهيمنة الإمبريالية داخل النظام العالمي نفسه. قد يبدو الغرب في هذه الأيام وكأنه عاد متماسكاً موحداً في نفس الصف، وذلك في سياق التغطية على إبادةٍ جماعيةٍ تحت شعار «حقَّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، إلا أنَّ هذه العودة لا تخفي التراجع البطيء و المستمر للغرب: تحوُّل الشعب المرَقَّه إلى بروتيتاريا مفقَّرة، والتضخُّم الاقتصادي المتسارع وصعود الفاشية والتدخلات العسكرية الكارثية والانسحاب غير المنظم لقوات استعمارية والخسائر المطَّردة لمناطق النفوذ التجاري والدبلوماسي. وعلى صعيدٍ آخر، خلف الإجماع الظاهر للغرب على دعم المقاومة الأوكرانية، يلوح التردُّد والتعاسع عن تقديم المساعدات العسكرية التي تصل قطرة قطرة بحيث لا يتناسب تصدير «المساعدات» العسكرية مع مستوى العدوان الروسي. كان من الممكن أن





يكون «تدهور الغرب» خيراً جيداً فحسب لو كان مبشراً بتدهور الإمبراطورية معه. ولكننا متيقنون ومتيقنات من أن وجهها وحده هو الذي يتغير. فابتسامات النصر التي ترتسم على وجوه قادة دول البريكس الذين يتباهون في كل مكان بتحالفهم الانتهازي تُنبئ بمدى استعدادهم لاحتلال مكانهم في اللعبة عينها. طالما أن الإمبراطورية موجودة، فسيستمر النضال ضدها بأشكال وأقوال متجددة، وستحاول الإمبراطورية بدورها ابتلاع هذه الأشكال لتثبيت قدميها من جديد.

يجب على كل جيل مواجهة مهمته، وذلك ضمن ضبابية نسبية: التصدي لهذه المهمة أو خيانتها

في القرن المنصرم، وجب أن ينتفض جيلٌ كاملٌ من جميع أنحاء العالم، أن يتعرض للرصاص والترجيل والتعذيب للتمكّن من طرد القوى الأوروبية من جزء كبير من الأراضي المستعمرة. حدث هجوم شعوب المستعمرات الثائرة كردّ على الهيمنة التي مارستها السلطة البيضاء لأكثر من قرنٍ من الزمن. في بوتقة هذه النضالات وفي معتقلات الغرب وسجونته وكذلك في أولى الأراضي المحرّرة، صاغ أولئك الذين فكّروا وبنوا المستقبل وعيهم السياسي. وقد كانت الأشكال والمفاهيم المتوافرة في هذا العالم المَعولم للتو هي تلك الخاصة بالتاريخ الغربي، الأسرة بحداتها: الدولة والتقدّم والتخطيط العمراني والتنمية والهويات الوطنية والديمقراطية التمثيلية والنزعة القومية والاشتراكية... لم يكن التخلّص من المستعمرين كافياً؛ فقد استُخدمت أدوات السيّد لبناء دول ما بعد الاستعمار، وتكرّرت التناقضات عينها.



لقد تلاشى الأمل الذي أتاحه انتهاء الإمبراطوريات الاستعمارية بفضل نجاح الثورات الوطنية، وتحوّل إلى شعور عميق بالخيبة وإدراكٍ لهول العواقب. فقد تبدّلت الأعلام والأناشيد والعملات، لكنّ الهيمنة تواصلت بأشكالٍ أخرى. غالباً ما استسلمت البرجوازيات الوطنية والنخب السياسية التي انبثقت عن حركات الاستقلال للاستبداد. وبعد القضاء على العناصر الأكثر نضاليةً فيها، أخذت الطبقات السياسية الجديدة في بلدان الجنوب نصيبها من ثمار الاستغلال في مرحلة ما بعد الاستعمار، متحالفةً مع فئاتٍ معينةٍ أحياناً ومع فئاتٍ أخرى أحياناً أخرى. ففي البلدان العربية على سبيل المثال، هزّت الانتفاضات الحديثة أنظمةً ظلّت على حالها تقريباً منذ الأيام الأولى لإنهاء الاستعمار وتحوّل معظمها إلى سجونٍ في الهواء الطلق. قبل «الربيع العربي» بدا أنّ الأحزاب الحاكمة قادرةٌ على أن تخنق إلى الأبد التطلّعات الشعبية للتغيير، هذه الأحزاب العالقة في خطابات ومواقف تاريخية معادية للاستعمار ومقاومة للامبريالية الغربية من دون أن تتصدّى لها بحجرة على أرض الواقع. لكنّ عودة الشعوب النائرة أعادت خلط الأوراق من جديد. وكما أوضح المتظاهرون والمتظاهرات في الحراك الجزائري فإنّ انتفاضة ٢٠١٩ جاءت لإنهاء مهمّة ثورة ١٩٦٢ التحريرية والتي لم تكتمل.

في حين أنّ المطالبة بالديمقراطية احتلّت مكانةً مركزيةً في كثيرٍ من الانتفاضات الأخيرة، إلّا أنها من الصعب العثور على بلد تتجسّد فيه الديمقراطية تجسّداً كاملاً. فالغرب ما عاد قادراً على تجسيد «مثال الديمقراطية» براحةٍ واطمئنانٍ نظراً لكثرة عيوبه ولحاجته إلى إخفاء زيفه شديد الوضوح. يكفي أن ننظر إلى

بعض صور الانتخابات الأمريكية— «أعظم» ديمقراطيات العالم— في ربيع عام ٢٠٢٤ لنقتنع. فقبل أن تدخل كاملا هاريس السباق الانتخابي بعد ما يشبه الموت الدماغي للمرشح الديمقراطي، كان السباق بين رجلين أبيضين غنيين مسيحيين يزيد عمر كل منهما عن سبعين عاماً، يتشَبَّان بالسلطة عبر التنافس على من يعاني من أعراض الشيخوخة أكثر من الآخر بدلاً من التركيز على نقاشات سياسية بصدد مستقبل العالم. هذا العالم الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وأدّت دوراً أساسياً في صياغة شكله منذ أكثر من ٧٠ عاماً. يشبه هذا الجمود «الديمقراطي» الذي تشهد عليه هذه الصورة صورة الرئيس الجزائري بوتفليقة الشبيه بالمومياء في ترشحه للرئاسة للمرة الخامسة. وهذا الترشح الأخير هو الذي أشعل شرارة ثورة ٢٠١٩ في الجزائر.

الديمقراطية ليست اختراعاً غربياً بدأ في مجالس أثينا القديمة وامتدّ إلى الجمهورية الفرنسية وصدّر بالقنابل إلى أفغانستان والعراق. فمن كونفدرالية الهودنيسونيين في أميركا الشمالية إلى الثورة الهايتية مروراً بأراضي زوميا المتمردة في جنوب شرق آسيا، كثيرة هي الشعوب التي داومت على تطوير ممارساتٍ تداوليةٍ تقوم على المساواة لتنظيم الحياة المشتركة. لقد تحوّلت فكرة الديمقراطية اليوم إلى مفهومٍ متفكّرٍ في أجزاء كثيرةٍ من العالم بعد استيلاء الغرب عليها. ولكن هل بإمكاننا التخلّي عن فكرة سلطة الشعب؟ كيف يمكننا أن نناضل ضدّ الديمقراطيات الليبرالية الزائفة من دون أن نخدم مصالح الأنظمة الاستبدادية؟

إيقاف هذا العالم

كما يتغيّر وجه الإمبراطورية، تتغيّر وجه الحرب معه وبالتالي لا يمكن أن تبقى استراتيجياتنا وأهدافنا على حالها. فعلاوةً على مواجهة الأنظمة الاستبدادية أو الأوليغارشية في بلادنا المختلفة، نحن نعاني على نحوٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ من عواقب هجماتٍ إمبرياليةٍ متنافسةٍ يمكن أن تغيّر بين عشيةٍ وضحاها صلاحية أراضينا للسكن، والتي هي هشةٌ أصلاً. لقد أصبحت أعمال «الشغب» والتمرد الناجمة عن الجوع والفقر حدثاً يومياً في جميع أنحاء العالم. فيتناوب عددٌ من القوى المتنافسة على استخدام «السلح الغذائي» في عالمٍ دُمّرت فيه قدرة المجتمعات على الاكتفاء الذاتي تدميراً ممنهجاً وباتت المحاصيل غير مضمونة أكثر ممّا كانت في أيّ وقتٍ مضى بفعل الاحتباس الحراري. في عام ٢٠٢٤، وضع فلاديمير بوتين حوض البحر الأبيض المتوسطّ بأكمله تحت ررحمته عبر الاستحواذ على إنتاج القمح في سهول أوكرانيا الخصبة، وهو إنتاجٌ باتت معظم دول البحر الأبيض المتوسطّ تعتمد عليه اعتماداً كلياً. هكذا أصبحت السيادة الغذائية قضيةً مركزيةً في أيّ سياسةٍ تحرّريةٍ فهي تحوّل أساليب النضال والمقاومة في القارّات كلّها. لا يستطيع أيّ منظورٍ ثوريٍّ جادّ اليوم الاستغناء عن الاستحواذ مجدداً على وسائل تلبية احتياجاتنا الأساسية.

في هذه المرحلة الجديدة من النزاعات المسلّحة المفتوحة واستراتيجيات العدوان المباشر وانتعاش النزعات القومية، نتساءل عن التناقضات بين رغبتنا في عالمٍ



يرتكز على التعاون وتتولى فيه الشعوب مسألة عيشها الكريم والحفاظ على شروط قابلية أراضها للسكن وعلى جودة حياتها، وبين حقيقة التهديدات الدائمة والناجمة عن النزاعات بين القوى الإمبريالية. ألن تتعرض المنطقة أو الدولة «المحررة» التي تتخلى طواعيةً عن سياسات المراكمة والاستيلاء للابتلاع الفوري من قبل القوى المجاورة التي لا ترى سبباً للتوقف؟

في أجزاء كثيرةٍ من العالم وخلف «سيادة» الدول القومية، علينا أن نتعامل أولاً وقبل كل شيء مع الميليشيات الطائفية أو المذهبية والمافيات والعصابات الإقليمية والشركات العالمية المفوضة بقمع حركاتنا والتحكّم بشعوبنا و ثرواتنا. لذلك، لن يكفي أبداً التذرّع بنهاية الدولة كأقويّ وحيدٍ للثورة. تبدو هذه الفكرة غريبةً تماماً عنّا نحن الذين نعيش في ظلّ دولٍ مفلسةٍ نخضع فيها إلى أقصى درجات التعسّف ويكون بقاءنا مرتبطاً برحمة أصغر زعيمٍ عصابة ولا ملاذ لنا فيها لمواجهة الفقر والمرض والمجاعة والكوارث الطبيعية. لن يكفي تدمير أو تفتيت الدول التي تسحق شعوبها أو مجرد استبدال الرؤوس التي تحكمها. لن نتمكن من التحرّر من تبعيتنا للإمبراطورية إلّا بالسيطرة الجماعية والتشاركية على احتياجاتنا الأساسية في السلامة والصحة والمسكن والغذاء، ما بعد لحظة التمرّد.

فالعالم الذي توخّده الإمبراطورية اليوم، أيّاً كانت اللغة التي يتحدّث بها والآلهة التي يصلي لها والعملية التي يستخدمها— دولار أو يورو أو يوان أو أيّ عملةٍ أخرى— لا يتوافق مع أيّ عالمٍ آخر. إنّه يتّجه مباشرةً إلى إبادة شروط الحياة على الأرض. كلّ ما يعرفه هو الهيمنة، لا يرى العالم إلّا كجسمٍ أحاديّ البعد ينظر



إليه من منطق الحسبة المالية فيرسم خرائط مكاسبه ويرتّب عمرانته «الحصّري»
ويصخّر العالم بسباقه المروّع باتجاه الموت والعدمية. إذا لم يتمّ فعل شيء
ما، فإنّ نهايتنا ستأتي قبل نهاية هذه الإمبراطورية. لا العودة إلى الوراء ممكنة
ولا ثبات الوضع الراهن ممكن. بالنسبة لنا، هنالك مسيرة إلى الأمام، حازمة
أحياناً ومتعترّة أحياناً أخرى، فنحن لا نعرف حقّاً إلا نقطة انطلاقنا: الخروج من
المنظور القومي، والتفكير في سياساتٍ أمميّةٍ أساسها؛ إعادة بناء عالمٍ من عوالم
متعدّدة، عوالم حيّة ومتعايشة في ما بينها، عوالم في حالة تبلور مستمرّة، بما
أنّها لا تخلو من الصراعات والتناقضات التي تُخلّ بثباتها وجمودها؛ إعادة بناء
خطّة مشتركةٍ بين هذه العوالم، خطّة تُمكننا من إغراق الإمبراطورية والتعجيل
بزوالها وتخيّل ما يأتي بعدها.



الثورة؟

سوف يسقط، عاجلاً أو آجلاً / القطيعة بالإلحاح / معضلة التنظيم / اختيار الجراءة
وقياس المخاطر / الدفاع عن الثورة / بدهاء السلطات الثورية

في ٢٠١١، أطلق المتمردون والمتمردات وصف «الثورة» على ما أسماه المعلقون
«الربيع العربي». ثورة في بوركينا فاسو (٢٠١٤)، «ثورة الكرامة» في أوكرانيا
(٢٠١٤)، «ثورة الربيع» في ميانمار (٢٠٢١)، «ثورة عصرنا» في هونغ كونغ
(٢٠١٩)، «ثورة جينا» في إيران (٢٠٢٢). «ثورة! ثورة! ثورة!» هذا ما هتفته



الحشود التي ترتدي السترات الصفراء في الشانزليزيه (٢٠١٩) مدكّرَةً سكَان
الأحياء الراقية في باريس بصرخة ظنّوا أنّهم تخلّصوا منها بالكامل.

بعد سنواتٍ قليلةٍ من عودة المسألة الثورية إلى واجهة الأحداث، نشهد اليوم أنّ
قلّة قليلة فقط من الناس لا زالت تطرحها. بحسبنا هذا لا يعود لضعف ثوراتنا
المعاصرة بل لقوّة الثورة المضادّة الراهنة. لا يمكننا اختزال قناعة ملايين الناس
في جميع أنحاء العالم بتسمية أنفسهم ثوّاراً، ولا التعامل مع هذه القناعة على
أنّها مجرد حماسةٍ فائضةٍ في غير محلّها أو تخيّلاتٍ شبابية. يجب ألاّ نقلّل أبداً من
أهميّة ما تعلنه حركة التاريخ الفعلية، فالخطر يتمثّل بأنّ تجرّفنا سيول التاريخ
ونحن نراقب ظهور الشروط المناسبة للتغيير.

الثورة ليست حدثاً يجب دراسته أو نظريّةً يجب تطويرها أو جسداً بارداً علينا
تشريحه... إنّها سؤالٌ نطرحه على أنفسنا. هذا هو السؤال المحرّك للنص بين
أيديكم وأيديكنّ. وخلافاً لما يدّعيه العقائديون والمثقفون والأنبياء دائماً، فإنّ
الجواب على هذا السؤال ليس مطلقاً أو أبدياً، بل لحظيّ ومؤقتٌ وظرفيّ بالضرورة.
هو شطيّة من الحقيقة، وقد سعينا إلى جمع نثراتها المبعثرة وتنظيمها ومساءلتها
ورؤية ما يمكن أن تخبرنا به عن المستقبل.

سوف يسقط، عاجلاً أو آجلاً

أدى اندلاع الانتفاضات منذ عام ٢٠١١ إلى عودة رواج فكرة اقتحام القصور والبرلمانات من جديد. بالنسبة للعديد من المشاركين والمشاركات في هذه الثورات، كانت الثورة مرادفاً لسقوط النظام. ومع ذلك، فإن الآمال التي أثارها إطاحة السلطة في اليمن وليبيا ومصر وتونس وأوكرانيا لم تدم طويلاً. استيلاء استبدادي أو ليبرالي على السلطة وتدخل أجنبي وأزمة اقتصادية وحرب أهلية... لم يكن سقوط الطغاة مرادفاً لانتصار الثورة.

وعلى العكس من ذلك، لم يكن الفشل في إزاحة القائمين على السلطة في سوريا* وإيران يعني عدم وجود ثورة على الإطلاق. فرفض الحجاب الإلزامي و تحدي وكسر القوانين «الأخلاقية» التي فرضتها الجمهورية الإسلامية مثل في حد ذاته تغييراً جذرياً. وبالمثل، كانت قدرة قوّار وثائرات سوريا على تسيير الأمور الجماعية في الأراضي المحرّرة من النظام قطيعةً نهائيةً مع شمولية الحكم الأسدي. وهذا يفسّر لماذا لا يزال علم الثورة يرفرف عالياً بعد ثلاث عشرة سنةً في محافظات الشمال السوري التي لا تزال خارج سيطرة النظام، كما في محافظة السويداء المنتفضة في جنوبي البلاد. في سوريا كما في إيران، كانت الثورة نقطة تحوّل وجودية. فقد انكسرت جزئياً في الأجساد وفي الأذهان قبضة النظام الخانقة. حتّى لو استغرق الأمر جيلاً آخر لاقتلعه من جذوره، فإنه سيسقط عاجلاً أو آجلاً.

* سقط نظام الأسد في ٢٠٢٤/١٢/٨ أي بعد أشهر على انتهاء كتابة هذا النص



لا يستطيع أيّ حدثٍ أن يضع بمفرده حدّاً لكافة أنواع الهيمنة. لطالما كانت «الأمسية الكبرى» صورة الثورة بامتياز. لكنّ الإخفاق المتكرّر في إحداث تغييرٍ عميقٍ ودائمٍ عن طريق «الاستيلاء على السلطة المركزية» والدعوات المتكرّرة من المنظّمات السياسية القديمة للانتظار حتّى «تتهيأ الظروف الموضوعية» دفعا عدداً كبيراً منا للتخلّي عن إسقاط النظام بوصفه أفقاً استراتيجياً، والبحث عن آفاق تحرّر أخرى. بالنسبة لهؤلاء ومنذ نهاية القرن الماضي، أصبحت الثورة سيرورةً تبدأ من دون انتظار. مسيرةٌ حازمةٌ ولكن تدريجية نحو تحوّل عميقٍ يتجسّد في مجموعةٍ من الأحداث والأفعال والتدخّلات والأفكار والمشاعر والممارسات اليومية. تقول النسويات في الأرجنتين: وقت الثورة هو الآن. لم تعد الثورة إذأً أفقاً بعيداً وحدثاً كبيراً من شأنه أن يغيّر مجرى التاريخ، بل أصبحت طريقة للعيش والنضال هنا والآن.

كان التحديّ هو النجاح بتفكيك الهياكل التي تقمّعنا، مع التأكيد على ضرورةٍ استراتيجيةٍ مركزيةٍ: عدم التضحية بعد الآن بالوسائل— أو بنضال بعضٍ منّا— باسم غايةٍ مؤجّلةٍ دائماً. وبفعل هذه الطريقة في النظر إلى السياسة الثورية بوصفها تحوّلاً وليس بوصفها استيلاءً على السلطة، انتقلت السياسة الثورية إلى الفعل الممارس والحيز الشخصي والحميم، وهو ما كانت تفتقر إليه منظّمات كثيرة ونشطاء كثير. بات الأمر يتعلّق ببناء حياةٍ جديدةٍ جذرياً، وعلاقةٍ جديدةٍ مع المجتمع ورغبات المرء والمال ومسألة الرعاية وحتّى النضال. لا يتعارض النظر إلى الثورة بوصفها سيرورةً مع إقرار بأنّ لحظة الانتفاضة تحتل مكانةً مفتاحيةً في الثورة. الانتفاضة حدثٌ حاسمٌ دائماً، مهما كانت نتيجتها. عندما





تنهزم، فإنها تترك وراءها تجارياً مجسدةً و ملموسةً لا يمكن دحضها وبذوراً لا حصر لها ستستمر في النمو في أعقابها. أمّا إذا نجحت في إطاحة النظام، فإن شيئاً جديداً يبدأ، واعداءً ومحفوظاً بالمخاطر في الآن عينه.

القطيعة بالإصرار

عندما نتصوّر الثورة كسيرورةٍ دائمةٍ دونما قطيعةٍ ولا نلقي بالاً للفرص التي تظهر من دون مقدّمات، تكون مبادراتنا وأفعالنا بعيدة غير مباليةٍ بالعوالم التي تحيطنا. بالنسبة للكثير منّا، يشكّل بناء استقلاليةٍ ماديّةٍ وسياسيةٍ جزءاً مهماً من السيرورة الثورية، ويتجسّد عبر تحقيق أشكالٍ مختلفةٍ من الاكتفاء الذاتي على مستوى التجمّعات أو المناطق. هذه التجارب في سعيها لتخفيف اعتمادها على المراكز بل قطعها كلياً، تمتدّ إلى الغابات والجبال والمدن في كافّة أنحاء الكوكب. أذى بناء الاستقلالية إلى نشوء فضاءاتٍ قويّةٍ التجذّر في العالم تتعارض مع المسيرة الجهنمية التي تفرضها الإمبراطورية. تكون الاستقلالية في بعض الأحيان وريثة تاريخٍ عمره آلاف السنين وأحياناً أخرى برعمًا حديث النشوء، ويمكن أن تتجسّد بطرقٍ متعدّدةٍ، في مجلسٍ محليٍّ أو تعاونيةٍ زراعيةٍ أو مطبخٍ شعبيٍّ أو لجنةٍ حيٍّ أو شبكةٍ تضامنٍ كويريةٍ عابرةٍ للحدود أو مجموعةٍ إعلاميةٍ.

لكنّ بناء استقلاليتنا، وهو أمرٌ مكلفٌ من حيث الوقت والطاقة، يمكن أن يصبح شكلاً من أشكال تجنّب النزاع والواقع إذا لم يفتح على ما يتجاوز ويتحداه في حركة التاريخ الفعلية. فلا توجد انتفاضةٌ «نقيةٌ» أيديولوجياً. لحظة الثورة الشعبية،





حتى وإن كانت فوزية أو ضابية، هي فرصة فريدة من نوعها لمضاعفة قوانا وتغيير المقاييس. من دون تغيير المقياس، تبقى تجاربنا معزولةً وملتفئةً على نفسها، أسيرة الحلول «البديلة»، ويسهل إدماجها في نهاية المطاف في النظام الرأسمالي أو في منطق إدارة الدولة. سنكون محكومين بالفشل الدائم إذا ما بقينا متحصنين خلف يقيننا وتجاربنا اليومية فنودي بأنفسنا الى حرب خنادق ثقافية سنخسرنا بالتأكيد بسبب الموارد الهائلة لدى خصومنا. لا يمكننا تصوّر عملية بناء الاستقلالية المادية بوصفها سيرورة زمنية تتخللها بعض الاضطرابات من حين إلى آخر. لن نكون قادرين على العيش كما نشاء من دون تفكيك أجهزة السلطة التي تنظّم الحياة الاجتماعية وتفرض سيطرتها على أماكن حياتنا وعملنا. ونحن لن نتمكن من تفكيكها بمفردنا.

الانتفاضة تكسر العزلة، فهي تسمح بقفزاتٍ هائلةٍ وتؤدي إلى لقاءاتٍ غير مسبوقةٍ وتشكّل لحظات هجومٍ جماعية لا غنى عنها لإنتاج نقاطٍ تحوّلٍ وتغييراتٍ لا رجعة عنها. وسواء أكنّا أعضاء في تعاونيةٍ زراعيةٍ أم في مجموعةٍ إعلاميةٍ أم في مجموعةٍ أصدقاء مصغرةٍ أم في منظمةٍ سياسيةٍ ضخمة، فإنّ استعدادنا للمشاركة في لحظة انفجار الحراك الشعبي ستمكّننا من نشر قوانا في لحظات الفرصة القصيرة المتاحة لنا.

سيرورةٌ وحدث؛ الثورة العميقة قد تكون تقاطعاً لطريقتين في رؤية الثورة وعيشها. فمن ناحية، هنالك السيرورة الحاضرة الصبورة والدائمة لبناء استقلاليتنا وتحضير اللقاء في ما بيننا وتشكيل قوتنا. ومن ناحيةٍ أخرى، هنالك الطبيعة



الملتبهة والمتفجرة والتلقائية التي تتميز بها الانتفاضة بفعل تركيزها الاستثنائي للطاقت والمهارات وبسطها للقوة الشعبية الناشئة وإبداعها الذي لا يُصاهاى. الثورات العميقة ممكنة بفضل متواليه من الانتفاضات التي تلتقي وتتجاوز حدودها بحثاً عن هذه القطيعة بالإصرار، كما قال رفيق من تشيلي.

لا ننتلق أبدأ من الصفر. فكل انتفاضة وكل تجربة في السلطة الشعبية وكل هجوم على الإمبراطورية جزء من حركة أعمق قابعة في مكان ما خلفنا وأماننا في نفس الوقت، تحت السطح وفي الأفق. قبل أن يتحول الماء إلى أمواج مدمرة، يكون دائماً مجرد تيار وسط المحيط، وبعد اصطدامها بالشاطئ يعود إلى حالته هذه. علينا أن نتعلم كيف نتصرف كتيار في عمق المياه وكتسونامي بالقدر عينه. ولعل هذا هو المعنى الكامل لشعار ثورة هونغ كونغ: كن كالماء يا صديقي.

معضلة التنظيم

غالباً ما كانت الثورات الشعبية في عصرنا الحالي غير متجانسة ومتعددة الهويات، ونادراً ما قادتها تنظيمات سياسية تقليدية أو شكلتها إيديولوجيات سياسية راسخة. لكن التنظيم الذاتي العفوي والأفقي إلى حد ما لم يكن كافياً، على الرغم من إبراز فاعليته في الأوقات الأولى. لا شك في أن طابع اللامركزية الذي تتسم به حركاتنا مثل نقطة قوة ونقطة ضعف على حد سواء. لقد قبعنا بين مطرقة القمع وسندان الانتهازية بسبب افتقارنا إلى قدرة تنظيمية متسقة ورؤية استراتيجية



متوسطة وطويلة الأمد، بالإضافة إلى صعوبة تجديد تكتيكات الشارع لمدة غير متناهية. في بعض الحالات، افتقرنا إلى منظماتٍ تتبنى قضية الثورة.

في الإكوادور أثناء ثورة ٢٠١٩، تمكّنت المنظمات الرئيسية للسكان الأصليين والنقابات العمالية من جلب ملايين الأشخاص من جميع أنحاء البلاد إلى عاصمة البلد لتعزيز صفوف المتمردين والمتمردات. وبفضل قدرتهم على الحشد ومواردهم اللوجستية والدرابة التنسيقية التي تتمتع بها هذه المنظمات، تمكّنت الانتفاضة من مواجهة السلطات على عدّة جبهاتٍ والحصول في نهاية المطاف على التراجع عن التشريعات الحكومية المطعون فيها. تذكّرنا هذه القدرة المبهرة على التعبئة بإمكانيات المنظمات وبمخاطرها في الوقت نفسه.

لقد أصيب الكثير بخيبة أملٍ من منظمات اليسار التاريخية بسبب ميولها البيروقراطية ومحاولاتها نسب الحركات الشعبية لنفسها أو رغبتها في توجيهها وإدارتها. يحمل تدخّل التنظيمات السياسية في مسار الانتفاضة خطر الحدّ من انتشارها وكبح جذرية مطالبها وإبداعها وأحياناً عرقلة مؤسساتها الشعبية الناشئة. فسواء أتعلق الأمر باليمين المتطرّف أم بالأصوليين اليمينيين أم ببعض شرائح اليسار المنظّمة، سنجد دائماً مجموعاتٍ تسعى لفرض أجندتها الخاصة في مسار الانتفاضات. وفي غياب الأتساق التنظيمي والاستراتيجي، يصعب علينا منع هذه المجموعات من التحكّم بمآلات الحراك الثوري، وغالباً ما يتركنا ذلك تحت رحمة استراتيجياتها.





تمثل أي منظمة تركيزاً للطاقة والموارد والروابط القادرة على تحفيز قوة جماعية ما. في سياقات معينة، قد يكون تدخل المنظمات ضرورياً ليس لمنع استيلاء القوى الرجعية أو الليبرالية على الحركة الثورية فحسب، بل أيضاً لمساعدتها على تحقيق أهدافها كما في الإكوادور أو في الهند. ولكن كيف يمكن الحد من سلطة المنظمات داخل الانتفاضة؟ كيف يمكننا الحد من آثار المركزية التي تخلقها بالضرورة؟ كيف يمكننا زيادة قوة الحركة الثورية وليس قوة المنظمة فحسب؟ تتماهى المنظمة الثورية الحقيقية مع الحركة وتحاول تعزيز قوة السلطات الشعبية الوليدة للحفاظ على شعلة الثورة حيّة حتى ولو أدى ذلك إلى انطفاء المنظمة نفسها. ولا يمكنها أن تفعل ذلك إلا بالامتناع عن فرض أجندتها الخاصة ومعتقداتها الخاص وطريقتها الخاصة في الفعل أو القول.

في انتفاضات عديدة، ووراء العفوية الظاهرية لأشكال التنظيم الذاتي، نجد دائماً أساليب ارتباط سابقة لزمان الانتفاضة: مجتمعات محلية، انتماءات سياسية، مؤسسات دينية أو تقليدية، علاقات اجتماعية مهنية أو رياضية تشكل الركيزة التي تسمح بوجود بديل عن الفوضى. ولكن ما الذي يسمح لنا بصياغة استراتيجية تجمع بين القوى الفاعلة الثورية في خضم المعارك والمواجهات؟ في الثورة السودانية، أدى التهجين بين تجارب تنظيم الحركة الطلابية والناشطين والناشطات القدامى أو السابقين في الحزب الشيوعي والقوى الشعبية التي ولدت من رحم الانتفاضة إلى تأسيس لجان المقاومة. التجارب الثورية الواعدة تنبثق من لقاء بين الأشكال الحزبية الموجودة قبل الانتفاضة والأشكال الجديدة التي ولدها الحدث. لا تتحقق اللقاءات إلا إذا استتبعت تحولاً في كلا الطرفين. الاستعداد



للتغيير الجذري فضيلة أساسية لأيّ قوّة ثورية. لا مفرّ من وضع الخطط، لكن علينا رسمها بقلم رصاص.

اختيار الجرأة وقياس المخاطر

لن تتمكن أيّ قوّة بمفردها من تطوير مشروعٍ مشتركٍ وإبقائها على قيد الحياة. كي نستطيع اعتبار أنفسنا جزءاً من حركةٍ تتجاوزنا (وليس من تجمّع أو عقيدة علينا الدفاع عنها) علينا أن نتصرّف ونفكر بطريقةٍ تكامليةٍ لا تنافسية. تكمن قوّة الحركة الثورية المشتركة في إيجاد أفضل مزيجٍ من التكتيكات التي يتطلّبها الموقف. على سبيل المثال، تجمع الحركة الثورية الكردية بين الكفاح المسلح وانتخاب رؤساء بلديات ونواب في البرلمان التركي. وفي بورما، تحوّلت حركة المقاومة السلمية من أجل الديمقراطية إلى كفاحٍ مسلحٍ بدعمٍ من بورمي الشتات الذين يجمعون الأموال بإقامة فعالياتٍ كويريةٍ وعبر ألعاب الفيديو على الإنترنت. وقد أنشأ الثوّار والثائرات في لبنان تعاونياتٍ مدارةً ذاتياً، محاولين في الآن عينه تفعيل دور المؤسسات المهنية.

ينبغي تجنّب تقديس أسلوبٍ عملٍ أو نشاطٍ على حسابٍ آخرٍ وتجريب عملياتٍ تهجينٍ جديدة. إنّ التصدّي للجمود التكتيكي والأيدولوجي يفتح دروباً جديدةً للربط و التنسيق بين عدة استراتيجيات هادفة للتغيير. ليس بوسع أحدٍ أن يحدّد سلفاً كيف يجب أن يكون الفعل الثوري. تكتسب الحركة الثورية قوّتها من الاستماع إلى مختلف أصوات النضال التي تتحدّى الوضع القائم وتستكشفها



وتربط بينها، متجنبَةً أيّ شكلٍ من أشكال الدوغمائية والمواقف الجمالية، ولكن من دون التفريط بالأبعاد الأخلاقية.

المسائل الأخلاقية ليست ثانوية في الاستراتيجية الثورية، بل تقع في صميمها. العمل معاً على تحديد كيفية إنجازنا للأمور، وقياس المخاطر التي نعرض أنفسنا ونعرض الآخرين لها، والحفاظ على الارتباط مع ما دفعنا إلى التحرك في المقام الأول، ومعرفة ما يميّزنا دائماً عن قوى الثورة المضادة؛ هذه المسائل هي النقاط الأساسية التي تمكّننا من توجيه أنفسنا في عاصفة الانتفاضات. إذا كنا لا نريد إعادة إنتاج نمط السلطة الذي نقاومه، يجب أن نحرص على عدم مواجهته كخصم. فكثيراً ما تؤدّي شدة المواجهة وإطالة النظر والإمعان في وجه الخصم إلى محاكاته وتقليد تصرفاته. عندما تحاول القوى الثورية هزيمة المراكز باستعمال نفس أساليبها، فإنها تصبح انعكاساً ممسوخاً لها.

يقتضي مسار الربط الاستراتيجي أيضاً التعلّم من تجارب الماضي والحاضر. لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة مرّةً أخرى أنّ أشكالاً شتى من الاستقطاب والمساومة تهدّد بانتظام الحركات التي تركز على المسار المؤسّساتي في سعيها نحو التغيير الملموس على حساب بناء استقلاليتها السياسية والمادّية. في كثيرٍ من الأحيان، يُهكّ أولئك الذين يُبالغون في تقدير قوتهم اعتقاداً منهم بأنّه بإمكانهم متابعة النضال في الشارع كما في المؤسّسات في الوقت نفسه. لقد حطّمت النسويات في الأرجنتين القسمة المعرّقلة بين صلاحٍ وثورة، لمّا رأين انتصاراً مُحتملاً في وضع إصلاحاتٍ مؤسّساتيةٍ مباشرةٍ لشرعنة الإجهاض. لكنّ القوى الفاشية حاصرت



الحركة، وبعد عدّة هزائم في المسار المؤسّساتي وخسارة التحالفات مع قوىٍ تقدّميةٍ فاقدةٍ للمصداقية، وجدت الحركة نفسها ضعيفةً وعاجزةً عن الحفاظ على قوّتها الداخلية بسبب فشلها في ضمان وسائل استقلاليتها السياسية وعدم تملّكها خطةً انسحابيةً عند فشل الرهان المؤسّساتي.

ويبدو أنّ ما زق تركز القوى في الفضاءات المؤسّساتية الخاصة بالسلطة قد شكّل عائقاً لتمدّد وازدهار حركة سيريزا في اليونان وحركة بوديموس في إسبانيا: نتج عن خياراتهم الاستراتيجية انفصالاً عن الحركة الشعبية وقبولاً لسياسات التسوية النيوليبرالية وخيبة أملٍ وشعورٌ بالخيانة وفتور طاقة الشارع. إلّا أنّ البقاء خارج المؤسّسات ليس هدفاً ولا مسألةً مبدأً. فالإصلاحات والانتخابات وربّما حتّى حملة رئاسية، يمكن لها في بعض الحالات أن تخدم القضية الثورية، ما دامت تسعى لتعزيز القوى الشعبية واستقلاليتها بدلاً من أن تكون فرصةً لإطلاق المسيرة المهنية لسياسيين وسياسيات انتهازيين لا مفرّ من وجودهم. لئن كانت الجرأة هي التي تسمح لنا دائماً بفتح آفاقٍ جديدة، فإنّ الحذر لا يزال مطلوباً عندما يتعلّق الأمر باختيار التكتيكات وصياغة الاستراتيجيات، تجنّباً لجرينا نحو ضياعنا.

الدفاع عن الثورة

عندما تفقد المراكز السيطرة على الساحة السياسية، يتدخّل السلاح، وهذا الواقع المحزن يحكم على معظم الثورات بالحرب. نادراً ما يكون اللجوء إلى النضال

المسلّح خياراً استراتيجياً مستقلاً. فمستوى عنف الدولة هو الذي يحدّد ما إذا كان الثوّار والثائرات سيضطرون إلى حمل السلاح ومتى سيضطرون إلى ذلك. لا تصمد السلمية عندما تكون الدولة أو جماعات داخلها مستعدّة لإبادة شعبيّ بأكمله لإخماد ثورة. ولكنّ وصول السلاح إلى حركةٍ ثوريةٍ ما يشكّل دائماً تهديداً لبقائها. فعندما يدخل السلاح المشهد، تتأثّر الحركة بأكملها. يذكر ثوّارٌ عديدون كيف أبعدتهم العسكرة عن المشاركة الفعّالة في الحراك الثوري، عندما يصبح الحراك الثوري مرادفاً لحمل السلاح. وغالباً ما تجد النساء وأفراد مجتمع الميم على وجه الخصوص أنفسهم مهمّشين بسبب عسكرة الثورة. كما أنّ استخدام العنف المسلّح يطبع مسار الحركة بشكلٍ لا رجعة فيه، ويمكن أن يؤدّي إلى إضفاء الشرعية على قمعٍ يتزايد عنفاً تمارسه الدولة ضدّ مجمل السكّان وليس ضدّ الحركة الثورية فحسب. من وجهة نظرنا القائمة على تجارب الميدان، شغلنا الشاغل هو السعي إلى أن لا يؤدّي حمل السلاح داخل الحركة الثورية إلى تغييرٍ جذريّ في أهدافها وتكوينها ونسيجها السياسي. وعندما يصبح اللجوء إلى السلاح حتمياً، علينا محاولة منع النضال المسلّح من أن يتمركز كأفقٍ وحيد للانتفاضة عبر تنويع روافع العمل والفعل حتّى لا يقتصر استمرار الحركة وبقاؤها على نجاحها على الصعيد العسكري.

عندما تنشقّ القوّات المسلّحة التابعة للدولة لصالح الانتفاضة فإنّها تعطي فرصةً حاسمةً للحراك الثوري كما حدث في تونس ومصر في عام ٢٠١١. تحدّد هذه اللحظة المفصلية قدرة الثورة على الدفاع عن نفسها. فبالإضافة إلى الأسلحة المتوافرة هنا وهناك، غالباً ما يحاول المنشقون والمنشقات جلب أسلحتهم



معهم، ولكن نادراً ما يكون ذلك كافياً لمواجهة ترسانة الدولة. فمن ثمّ يصبح الحصول على الأسلحة والموارد المالية اللازمة لشرائها الشرط الأساسي للنضال الثوري، وغالباً ما يبزّر ذلك تحالفات تثبت لاحقاً أنّها خطيرة، بل قاتلة مهما بدت حكيمةً في حينها.

للأسف، غالباً ما تحدّد موازين القوى المسلّحة نطاق إمكانيات الثورة. فوضع الثوّار شديد الصعوبة بسبب عدم التكافؤ العميق بينهم وبين أجهزة الدولة القمعية والقوى العسكرية أو الدولية العظمى. وقد مرّت سوريا والسودان، وهما بلدان شهدا ثورتين واعدتين ومن أكثر الثورات عمقاً في عصرنا، بتجربةٍ مؤلمةٍ في هذا الشأن، إذ تحوّلت مدنٌ وقرى إلى أنقاضٍ وغرقت في الدماء وتشرّد ملايين البشر وسيحتاج كل من البلدين أجيالاً للشفاء من هذه الصدمات.

لا يكمن انتصار المقاومة أو الحركة الثورية في امتلاكها أكبر عددٍ ممكنٍ من الأسلحة، بل في منع العدو من استخدام أسلحته. فمسألة الدفاع عن الثورة مسألةٌ عسكريةٌ بقدر ما هي مسألةٌ سياسية. قد يتجلّى التحدي في محاولة تعطيل الجهاز العسكري على أوسع نطاقٍ ممكنٍ كلّما سنحت الفرصة. حصار النكبات وسجن الجنرالات ونزع السلاح عن المؤسسات الخاضعة للدولة. ولكن حتّى لو نجحنا في القيام بذلك، ماذا نفعل بعدها؟ ماذا نفعل عندما يحاول تدخّل خارجي أو هجوم داخلي مضادّ استعادة السيطرة على الحكم بالقوّة؟ وحتّى إذا لم يحدث ذلك، ماذا نفعل حيال الميليشيات والعصابات المسلّحة التي تحاول استغلال الوضع، كما في هايتي والإكوادور؟ عندما يتدخّل السلاح، يسهل أن تتحوّل الانتفاضة



الشعبية إلى معركة تنافسية بين أصواتٍ ناشزةٍ من قوى الاستبداد وأن نضطرَّ إلى الاستسلام لسلطة أمراء الحرب من كلِّ شكلٍ ولون.

هنالك عامل مهم في منع عزل الثورات: العلاقة بين المحلي والعابر للحدود، و ما ينتج عنها من روابط بين الشعوب والقوى الثورية والمنظمات الشعبية في مختلف أرجاء العالم. الدعم الدولي مكسبٌ عظيمٌ للثوار أينما كانوا، و من خلاله يمكننا أن نمارس ضغطاً ملموساً حسب الحالة. في أفضل الأحوال، يمكن أن يحوّل الدعم والتضامن الدولي دون إراقة الدماء، وفي أسوأ الأحوال، يتيح على الأقلّ كسب بعض الوقت لتنظيم قوى الدفاع الذاتي. فهذا من أحد آفاق الأهمية الثورية.

بداهة السلطة الشعبية

«لماذا علينا أن نبني قوّةً مضادّةً؟ نحن الشعب. السلطة لنا»

ربّما تكون هذه الفكرة التي نطق بها أحد متظاهري السترات الصفراء في أحد التجمّعات في فرنسا أفضل تعبيرٍ سمعناه عن التطلّع إلى السلطة الشعبية. فالثورة التي نسعى إليها لا تكترس رفض السلطة ولا نفيها، لأنّ ذلك سيعني ترك السلطة في أيدي خصومنا على الدوام. لا يمكننا الاكتفاء بأن نكون دوماً حازماً وكابحاً ومعارضةً، ولو بشكلٍ دائم، لهيمنة المراكز. السلطة الشعبية هي

البحث الفعّال عن طريقةٍ جماعيةٍ لصياغةٍ شرعيةٍ جديدةٍ وممارسةٍ وبناء نوعٍ مختلفٍ من السلطة.

في كلّ مكان، سعت الثورات الأخيرة إلى زيادة السلطة الشعبية أو على الأقلّ مهاجمة احتكار قلةٍ قليلةٍ للسلطة. لقد اعتقد بعض الناس في سوريا أو هونغ كونغ أو أوكرانيا أو الجزائر أنّ بوسعهم تحقيق ذلك عبر المطالبة بدولةٍ ديمقراطية، أو عبر المطالبة بإلغاء الشرطة في الولايات المتّحدة أو وقف تمويلها، أو باستفتاءٍ دائمٍ على مبادرات وطنية في فرنسا، أو بطرد الاستعمار الفرنسي الحديث وشركائه في غرب أفريقيا، أو بإقامة نظام كونفدرالي في كردستان، أو بتغيير الدستور في تشيلي. أراد الثوّار في كل بقاع العالم المزيد من السلطة، لكنّ ذلك لم يعنِ دائماً أنّهم كانوا قابليين أو مستعدين لتوحي الحكم.

رأى آخرون، كـبعض منّا، أنّ توسيع سلطة الشعب يمرّ أولاً ببناء قوى شعبيةٍ في قلب الثورة وفي أعقابها. بناؤها من الأسفل، استناداً إلى ما بدأ بالفعل في التغيّر خلال الانتفاضة، باتّباع مبادئ الحكم الذاتي التي يمكن أن تكون بمثابة هيكلٍ لما بعد الانتفاضة. وبناء سلطةٍ ذاتيةٍ من دون تركها لطلّاح سياسية أو قادةٍ أو ضباطٍ أو حكوماتٍ جديدة. وإطاحة السلطة المركزية، فبناء السلطة الشعبية.

بعد سقوط النظام في السودان، وفي مواجهة تناقضات الحكومة الانتقالية الأولى وشللها، وضعت لجان المقاومة مقترحاً لمستقبل البلاد لكيلا تترك المجال



للسياسيين القدامى. يرسم «ميثاق تأسيس سلطة الشعب» شكلاً جديداً للدولة ويقترح إقامة نظام سلطة محلية من القاعدة إلى القمة، تحتفظ فيه أشكال التنظيم المدني والشعبي التي انبثقت عن الثورة بالحق في إبداء رأيها في العملية التشريعية وتوزع السلطة بين المؤسسات. كما يطالب الميثاق بتوزيع عادلٍ لثروات البلاد وإنهاء نهب القوى الأجنبية لها، أيًا كانت تلك القوى. بهذا الاقتراح، حاولت لجان المقاومة وضع نفسها في موقع الدفاع عن الثورة من دون الاضطرار لحمل السلاح. لئن بدا أنّ الثورة السودانية وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ دموي اليوم، فهي بالتأكيد لم تقل كلمتها الأخيرة. وكما قال أحد الرفاق السودانيّين مرّة: لقد أصبحت الثورة ديناً في السودان.

في المكسيك، لم يتوقف النضال من أجل استقلالية السلطات الشعبية والدفاع عن الثورة منذ العقد الأوّل من ثورات عام ١٩١٠ التي أسّست الدولة المكسيكية. على مدى أكثر من ١٠٠ عام وعلى الرغم من استيلاء الحزب الثوري المؤسّساتي على السلطة طيلة عقودٍ من الزمن ومحاولات الثورة المضادة الليبرالية التي تدعمها الولايات المتّحدة وحيانات اليسار الاجتماعي الديمقراطي، تبلورت حكمةً استراتيجيةً صبوراً في كلّ مناطق البلد، من مجتمعات السكّان الأصليين النائية إلى الأحياء الشعبية في المدن الكبرى. حافظت الحركة الشعبية الثورية متعدّدة الأشكال على بقائها مستفيدةً من بعض مكاسب الثورة: تدابير دستورية تعترف بأشكال ملكية جماعية واستقلالية للشعوب الأصلية وإصلاح زراعي جزئي. يزدهر هذا الإرث الثوري عبر الحركات القاعدية لسكّان الأحياء الفقيرة ونقابات المعلّمين الريفية ومجالس السكّان الأصليين وشرطة الدفاع المحلية والمرافق





الصحة المستقلة في بلد يُعرف بأنها «أحد أكثر البلدان عنفاً في العالم». لم يحدث في أي مكان آخر أن وصلت سلطة المجتمعات المحلية إلى مثل هذه القدرة. في حين أن هذه التجارب تواجه حتى الآن تهديد قويّ رجعيّ كثيرة وفساد السلطات و قمعها الدموي، إلا أنها أثبتت قدرتها على التجذّر والمقاومة لعقود.

السلطة الشعبية نقيض العجز. إنها تعني أخذ الوقت الكافي لتسلّق درجات السلم واحدةً تلو الأخرى، وعدم الاعتماد على أولئك الذين يريدون الاستحواذ على أصواتنا. «السلطة الشعبية»: هاتان الكلمتان، ببساطتهما المجردة؛ «السلطة» بوصفها القدرة على الفعل واتخاذ القرار، القدرة على التنفيذ. و«الشعبية» بمعنى متنوّعة، مباشرة، عابرة للمجالات، كما هي هنا، كما هي في كلّ مكانٍ وكما هي الآن. السلطة الشعبية بوصفها ضماناً ضدّ أيّ خيانةٍ انتخابيةٍ أخرى وبوصفها هجوماً على الوضع الراهن، وبوصفها الترياق الوحيد للفاشية.

*

* *

إذا كانت الثورة سؤال، فهذا يعني أنه لا يمكننا أن نربحها أو نخسرها. وحدها المعارك يمكن أن نربحها أو نخسرها. دائماً بطريقة جزئية، وأحياناً تكون مفصلية، لكنّها لا تكون أبداً نهائية. الثورة توفّق لا ينطفئ إلى العيش بكرامة، وبحث دائمٌ منذ آلاف السنين عن كيفية تجسيدها على هذه الأرض.



كيف يمكن حماية القوى الشعبية ولبدة الانتفاضات من خطر الحرب الأهلية؟ هل هنالك بديل لحمل السلاح أم أنّ الثورة المسلّحة أمر حتمي لا غنى عنه؟ هل قيام سلطةٍ ثوريةٍ على النطاق «الوطني» بدلاً من تلك التي نحاول إسقاطها كافٍ في جعل التغيير جذرياً؟ أم يجب على العكس توطيد السلطة الشعبية في كلّ مكانٍ بحيث لا تُخضع لجهاز دولةٍ جديد، حتّى لو كان ثورياً؟ لا نملك الإجابة على هذه الأسئلة التي سبق أن طرحها ثوار كثير. البحث عن نظريةٍ من شأنها أن توفر الوصفة السرية للانتصار لطريقٍ مسدود. لا يوجد سوى التجريب وتشكيل طروحات استراتيجية خصبة بشكلٍ أو بآخر. سيّني بعضنا إجاباته على قوّة التنظيمات الثورية، ويبينها بعضنا الآخر على الأشكال الناشئة للسلطات المحلية، في حين سيّنيها غيرهم على السلطة الموحّدة للأديان والأيدولوجيات. وسيّني آخرون إجاباتهم على مزيجٍ ذكي من ذلك كله.

لن ينتقل مسار الثورة من النقطة «أ» إلى النقطة «ب»، بل سيكون أشبه بكونيةٍ من النجوم، سلسلةٍ من الشهب التي تضيء الليل، وكلّ منها يشير إلى الطريق بوضوح أكثر من سابقتها، إلى أن نتجاوز في النهاية نقطة اللاعودة.

لنبدأ من جديد

«وفي الفجر، سندخل المدن الرائعة، متسلحين بصبرٍ محتدم»

على مدى السنوات الخمس الماضية ولقاءً بعد لقاء، بدأنا في نسج شبكةٍ تتجاوز حدود الأمم والأجساد، متجذرة في عددٍ لا يُحصى من المساحات والأراضي التي قررت أن تحكم نفسها بنفسها. إنها شبكةٌ مكوّنةٌ من أشخاصٍ ومجموعاتٍ رأوا في موجة الانتفاضات الشعبية منذ عام ٢٠١١ مصدرًا للطاقة ومؤشراً على تقلباتٍ كبرى تلوح في الأفق.



لذلك أنشأنا فضاءً يتبادل فيه ثَوَار وثائرات لجان المقاومة في الخرطوم الأفكار والتحليلات مع النسويات وأعضاء المجالس الشعبية في سانتياغو، حيث يختلط الشباب المصمّم من قرى غوتاغوغاما في سريلانكا مع الشباب الناشط في النضالات البيئية في فرنسا والولايات المتّحدة وحيث يتحدّث أعضاء من الحركات القاعدية المنبثقة من الأحياء الشعبية في مكسيكو مع أعضاء في المجالس المحلية في الثورة السورية ويتواصل الفلاحون اللبنانيون والعراقيون مع الشعوب الأصلية في ألبا يالا. بعد مرور شهرٍ بالكاد على الانتفاضة في إيران عام ٢٠٢٢، تمكّن المنفيون والمنفيات الإيرانيون من إجراء نقاشٍ مع نشطاء من الحركات القاعدية في غرب أفريقيا حول معنى سقوط النظام وماهية الثورة.

انطلاقاً من ذلك، عكفنا على وضع أسس ما نتمنّى أن يكون قوّةً من نوعٍ جديد عابرةً للقوميات، قوّةً تتغذى من تجميع خبراتنا وتحليلاتنا وتتزوّد بالوسائل اللازمة لضمان التوصل إلى نتائج فعلية، قوّة قادرةً على تقديم دعمٍ ملموسٍ للحركات والانتفاضات الحالية والمستقبلية.

١- تأسيس فضاء اتّصالٍ عابرٍ للحدود

تتمثّل مهمتنا الأولى في تنظيم اللقاءات وزيادة الروابط بين مختلف بؤر الحركة الثورية الناشئة في جميع أنحاء العالم وتهيئة الظروف المادية واللوجستية لنقاشٍ مستمرٍّ على مستوى الكرة الرضية بأسرها، يسمح بإعادة الحياة والواقعية إلى مسألة الثورة. تأسيس فضاءٍ من شأنه أن يمكّننا من تجاوز تبادل الأفكار والتعلّم بعضنا من بعض للمضيّ نحو تشخيص وصياغة استراتيجيةٍ مشتركةٍ. وإنّ هذا





الفضاء، بنموّه على مرّ الزمن ومختلف تنوّعاته الجغرافية، سيمكّننا من رسم خطوط وآفاق مشتركة يمكن أن تسمح لعددٍ متزايدٍ منّا بالشعور بالانتماء.

٢- تشارك مواردنا ومضاعفتها

لا يمكن أن توجد قوى ثورية من دون قوى مادية تحملها وتغذيها. جعل وجهات نظرنا واضحة وصريحة وتوسيع نطاق التحركات ومضاعفتها بين مناطقنا يتيح لنا إمكانية إيجاد موارد مادية ومالية، والعثور على حلفاءٍ وأدواتٍ من شأنها أن تزيد من قدرتنا على العمل بمجرد مشاركتها بين الجميع.

نريد أن ننشئ في أقرب وقتٍ ممكنٍ شبكةً تعاونيةً ماديةً كي نتمكّن من تقديم الدعم بشكلٍ سريعٍ أثناء الأحداث الاستثنائية مثل الحروب أو الكوارث المناخية أو الثورات، وفي الآن عينه تشييد البنى التحتية المستدامة التي تمكّن استقلالية نضالاتنا على المدى البعيد. إنّ الجمع بين هذين الإطارين الزمنيين هو المعادلة التي نحتاج إلى حلّها إذا ما أردنا لحركاتنا أن تبقى وتحافظ على استقلالها وتنمو وتتعرّز.

لأسبابٍ وجيهة، قد تبدو الموارد المتاحة لنا على نطاقنا الضيق بالغة الضالة بالنظر إلى حجم المهمة. ولكننا مرنا جميعاً بظروفٍ لم يبدُ فيها كلّ شيءٍ ممكناً فحسب، بل إنّ كلّ فعلٍ صغيرٍ وكلّ بادرةٍ أفضت إلى عشرات البوادر الأخرى. يصحّ التعاون الثوري معدياً عندما يحين الوقت المناسب، مثله كالشجاعة.



٣- رسم كوكب الأماكن الصديقة

نحن بحاجة إلى أن نلتقي وننظّم أنفسنا في العالم الحقيقي، وللقيام بذلك نحتاج إلى أماكن. أماكن ترحيبٍ سرّيةٍ ولكن يسهل الوصول إليها، حيث يستطيع أي شخصٍ أرغم على الفرار من بلده الأصلي اللجوء إليها. نحن بحاجة إلى أماكن للجوء والعزلة والرعاية والحماية، أماكن يمكننا أن نجد فيها بعض الراحة و«إعادة شحن بطّارياتنا». أماكن أخرى أيضاً، مخصّصة لقضايا القوت والتدريب، وأماكن أخرى للرقص وعزف الموسيقى ومشاركة الأفلام والإبداع المشترك وتناول الطعام الصحيّ واللذيذ. ثمة أماكن كثيرة كهذه بالفعل، لكنّها لا تزال تنتظر أن توضع على خريطةٍ مشتركة. سيكون الربط بين هذه الأماكن بمثابة عملية «مجاورة» على مستوى الكوكب، كما يسمّيها الرفاق في لبنان، تُجسّد قسّمتنا المشترك بين قريبٍ وقريبٍ وبين الأحياء والقرى، وبين المزارع والمباني السكنية.

من المؤكّد أنّنا لا نمتلك جميعنا القدرة عينها على التنقّل والسفر. ويمثّل بناء مساراتٍ آمنةٍ وكريمةٍ للمنفي، عبر تخيل مناطق ومراحل متعدّدة ومترابطة لتسهيل الهرب، تحدّيّاً كبيراً للسنوات المقبلة، لنا ولجميع من يعملون على تحقيق هذا الهدف منذ سنوات. إيجاد القنوات والحيل التي تمكّننا من تفادي الحواجز المادّية والإدارية بانتظام. القدرة بين حينٍ وآخر على التجمّع بعددٍ كبير لنفرض أنفسنا في قوافل منظمّة. ولتكن هذه المسارات أيضاً مراحل لرحلات عودة وذهاب وإياب مع تصدّع حدود الدول تحت ووطأة الفعل الدائم الذي نقوم به بأعدادٍ كبيرة.

٤- إنتاج ثقافةٍ ثوريةٍ عابرةٍ للقوميات

علينا نشر تحليلاتنا ومقارنتها وجعل أصداء تجارب رفاقنا من مختلف أنحاء العالم تتردّد في كلّ مكانٍ كي نتمكّن معاً من تطوير ثقافةٍ سياسيةٍ تتناسب مع عصرنا. وعلى المدى المتوسط، علينا إتاحة الوسائل اللازمة لشنّ هجوم ثقافي واسع المدى في كلّ بلدٍ من بلداننا لتشجيع عودة أمةٍ شعبيةٍ وثوريةٍ غير منحازة لقوى عظمى. العمل على التآزر بين مختلف أنواع المنظّمات السياسية والإقليمية والمحلية والمجتمعية ووسائل الإعلام المستقلّة وفنّات البثّ والأماكن الثقافية. تتمثّل المهمة الماثلة أمامنا في إعادة الشرعية والواقعية إلى المنظور الثوري عبر منع انعزال نضالاتنا بعضها عن بعض. الوصل في القول والفعل، في الزمان والمكان، بين القصص والتجارب التي يحاول خصومنا باستمرارٍ فصلها. الربط في الوعي والأجساد بين مختلف جبهات حركةٍ ثوريةٍ عالميةٍ موجودةٍ بالفعل وحركةٍ يجب بناؤها مستقبلاً. بدلاً من أن نرى النجوم منفصلةً في السماء، يمكننا أن نقرأها بوصفها كوكبات.

بين المستبعد والممكن

كلّ حلمٍ وكلّ أملٍ وكلّ مسعىٍ لحياءٍ أخرى معلقٌ في توازنٍ هشٍّ يتأرجح بين ظلّ الشكِّ ووهج اليقين. نحن في مفترق طرقٍ حيث تواجه تطّلعنا للتغيير حقائق عالمٍ آخذٍ في الانهيار. ولذلك، ليس أمامنا سوى ثلاثة خيارات: أن نستمرّ في مشاهدة الإمبراطورية وهي تجرّنا إلى الهاوية، متظاهرين بعدم معرفةٍ إلى أين



تأخذنا؛ أو أن نستسلم للذعر العام ونبقى راكعين بانتظار النهاية؛ أو أن ننظّم خطة خروجنا بدقّة، مراهنين على أننا سنستخلص الممكن من المستبعد. نحن نحتاج إلى العثور مجدداً على أفقٍ ثوري مشترك من أجل أن نحظى بحياةٍ طيبة وليس من أجل البقاء على قيد الحياة فحسب.

نبدأ منذ اليوم بناء ما سيصمد أمام عواصف الغد. ونعتقد أنّ الوقت قد حان لتوسيع روابطنا وتوطيدها. سيتواصل تدهور سياقات كلّ منّا في السنوات القادمة، ولكننا نراهن على أنّه في قلب هذه «الانهيارات»، ستوجد نقاط تحوّلٍ من كافّة الأنواع وتكون فرص لحدوث تغييراتٍ عميقة بوسعنا تحويلها لصالحنا، شرط أن نكون مستعدين. إنّ كلّ خطوةٍ نخطوها وكلّ عقبةٍ نتخطّاها تقربنا قليلاً من الانتصارات الحقيقية. وهي انتصاراتٌ تُريح أرواحاً تنتظر أن ترقد بسلام، فقدنا أصحابها في المعركة.

لهيكله هذه القوّة الجديدة التي ندعو إليها ولتجسيد أعمالها، لا يزال أمامنا قدرٌ كبيرٌ ممّا يجب علينا تخيله وبنائه وتحقيقه. سيعتمد نجاحها على الصدى الذي ستجده الاقتراحات التي قدّمناها هنا، وعلى عدد وتصميم المستعدين للسير معنا على المسارات التي نرسمها في هذا النص. نحن ندرك حجم المهمة ونتعلّم من إخفاقات من سبقونا ونعلم كثرة التهديدات المحدقة بنا. التوفّعات ليست مباشرة. من المحتمل ألاّ تتمكن من قلب الدقّة لصالحنا ومن أن نكون ذلك التسونامي الذي يستطيع أن يقلب كلّ شيء. لكنّها مخاطرةٌ نحن مستعدّون لخوضها. كما قالت لنا صديقة إسبانية: ثمة أوقاتٌ يكون فيها عدم المخاطرة مخاطرةً.







